

# تدمير الحوثي للقطاع المصرفي

"غسل ونهب الأموال



# َ فهرس

4-3	مقدمة
6-5	نبذة عن القطاع المصرفي
8-7	الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية
10-9	الودائع
15-11	مؤشرات القطاع المصرفي
16	القروض والسلفيات
17	كيف أثر الانقلاب الحوثي على القطاع المصرفي
19-18	أزمة السيولة النقدية
20	السحب على المكشوف
21	أدوات الدين العام
21	تدهور الريال اليمني
22	انقسام السياسة النقدية
24-23	خطابات الاعتماد
24	منع تداول أي إصدارات نقدية جديدة
25	استهداف البنوك
25	العزلة الخارجية
27-26	افلاس البنوك
28	فتح حسابات وهمية
29	الشيك مقابل النقد
30	نهب ارصدة العملاء
32-31	مرسوم منع التعاملات الربوية
36-33	تداعيات استهداف الحوثي للقطاع المصرفي
37	توصیات
39-38	القائمة السوداء
52-40	المرفقات

#### مقدمة

- نتيجة الانقلاب الحوثي تعددت أشكال الضرر التي لحقت بالقطاع المصرفي، وتنوعت ما
   بين علاقة البنوك مع العملاء، أو علاقة البنوك مع السلطات، أو حتى علاقة البنوك مع
   فروعها الداخلية، وكذا علاقتها مع القطاع المصرفى العالمى.
- اضطر القطاع المصرفي للعمل في ظل بيئة صعبة تتسم بالكثير من التحديات ولعل أبرزها أزمة سيولة نقدية حادة؛ وضعف ثقة المودعين في البنوك؛ بسبب تقييد سحب الودائع بالعملات المحلية والأجنبية من البنوك، مما ساهم في ظهور أشكال أخرى من العمل المصرفي غير الرسمي، فقد ظهرت أشكال مشوهة للعمل المصرفي سواء في القطاع البنكي، أو في القطاع الموازي غير الرسمي، ابتداء من ظاهرة المتاجرة في السيولة والنقد مقابل الشيك، والتحويلات غير الرسمية، وما يسمى بالدولرة، وغيرها الكثير من المظاهر التي تؤكد حجم الفوضى التي يعيشها القطاع المصرفي اليمني.
- تأثر القطاع المصرفي بالحرب الاقتصادية التي تشنها مليشيات الحوثي، ابتداء من منع تداول العملة الوطنية، ما فاقم من أزمة السيولة النقدية، إضافة إلى اجبار البنوك على عدم التعامل مع البنك المركزي اليمني (عدن)، أو عدم المشاركة في الاعتمادات المستندية أو نظام المزادات التي ينظمها، أو التعميم للمنظمات الدولية بعدم التعامل مع عدد من البنوك بذريعة ارتباطاتها بالبنك المركزي اليمني(عدن).
- القيود والتعسفات الحوثية، جعلت القطاع البنكي منقسم على نفسه وأوجدت أكثر من مقر رئيسي للبنك الواحد، وقيدت من سهولة التحويلات الداخلية، مع ارتفاع عمولات التحويل في ظل القيمتين المختلفتين للطبعة الجديدة والقديمة من العملة الوطنية.
- كباقي القطاعات الاقتصادية، عملت مليشيات الحوثي بشكل حثيث على تدمير القطاع المصرفي، ودعم منشآت الصرافة، حيث قيدت البنوك بالكثير من التعميمات المتناقضة، ناهيك عن اقتحام المقرات والمداهمة واعتقال واختطاف قيادات العمل المصرفي، مقابل الدعم الكامل والمطلق لمنشآت الصرافة، حيث فتحت لديها حسابات خاصة لتوريد مبيعات المشتقات النفطية والغاز المنزلي وهي كتلة نقدية تفوق ما في خزائن البنوك، الأمر الذي أثر على تدفق السلع والخدمات وفاقم الأزمة الانسانية.

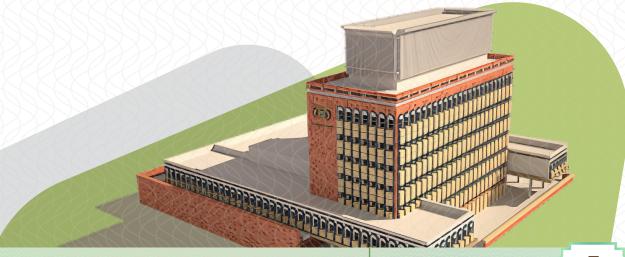
#### مقدمة

- ان قيام مليشيات الحوثي في فرض سعر صرف للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية غير منطقي ولا يتناسب مع الحالة الاقتصادية، وكانت بمثابة حيلة لنهب تحويلات المغتربين، وأموال المنظمات الانسانية، بصفتها مشتري وحيد لتلك الأموال عبر ما يسمى لجنة المدفوعات، لضمان حصول شركات تابعة لقياداتها على عملة أجنبية بسعر منخفض لا يتلائم مع الارتفاع المضطرد في أسعار السلع في مناطق سيطرتها.
- إن استخدام المليشيات الحوثية للقطاع المصرفي لغسل الأموال، ونهبها، وإضفاء الشرعية عليها من خلال فتح حسابات وهمية بأسماء شركات غير حقيقية، من أجل التحايل على الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأمول، كما استغلت المليشيات علاقات بعض البنوك لتوريطها في صفقات غير شرعية لاستيراد أسلحة، وتمويل صفقات الاستحواذ على شركات القطاع العام والخاص والمختلط.
- أقرت مليشيات الحوثي قوانين غير دستورية لتجميد حسابات البنوك، ومصادرة فوائد الودائع والودائع نفسها، ومنع البنوك من تحصيل أي شكل من أشكال الفوائد على أغلب العمليات المصرفية،، ما يسرع من عملية افلاس البنوك خلال الفترة المقبلة.



## نبذة عن القطاع المصرفي

- يتألف القطاع المصرفي اليمني من 24 مصرفاً تقسم الى: 7 مصارف محلية تجارية، و 4 مصارف محلية إسلامية، و7 بنوك للتمويل الأصغر، وأربعة فروع لمصارف أجنبية، وبنكين متخصصين.
- تقدم كل هذه البنوك ، خدماتها المختلفة للجمهور من خلال 534 فرع ومكتب موزعة على مناطق متفرقة في الجمهورية
- بلغ عدد الحسابات المفتوحة لدى هذه البنوك حتى ديسمبر 2022م ، 4,822,555 حساب
- تتركز الخدمات المصرفية الشاملة بشكل أساسى في المدن الرئيسية ، وتفتقر المدن الأخرى والمناطق الريفية إلى بعض تلك الخدمات باستثناء خدمة التحويلات المالية التى تتم عن طريق فروع البنوك وفروع شركات ومنشآت الصرافة ومكاتب البريد المنتشره في تلك المناطق.
- تتركز معظم استثمارات البنوك في الأوراق المالية الحكومية ( أذون الخزانه +الصكوك الاسلامية+اوراق مالية اخرى ) حيث بلغت قيمتها 1.9 تريليون ريال مانسبته 36.7 % من اجمالى قيمة الأصول نهاية ديسمبر 2022م .
- بسبب أزمة السيولة النقدية الحادة التي شهدها القطاع المصرفي ، وعدم قدرة الدولة على تسييل أذون الخزانة، أصبحت البنوك عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، وجعلها تقوم بوضع سقوف على السحوبات النقدية بالعملة المحلية والأجنبية، بحسب ظروف السيولة المتوفرة لدى كل بنك، ما أدى إلى توجه المودعين إلى وضع أموالهم في السوق الموازي أو المضاربة في العقارات كبديل للاستثمار في البنوك.



تدمير الحوثي للقطاع المصرفي

# نبذة عن القطاع المصرفي

l N	البنك	سنة التأسيس	المركز	رأس المال	ملكية رأس المال	
IN		اسیس	الرئيسي	المدفوع	الحكومة	النسبة
19%	البنك المركزي اليمني	1971	عدن	6000	الحكومة	100%
2	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962	صنعاء	15000	خاص الحكومة	49% 51%
	البنك الأهلي اليمني	1969	عدن	10000	الحكومة	100%
4	البنك العربي	1972	صنعاء	6000	أجنبي	100%
!	بنك التسليف للإسكان	1977	صنعاء	200	خاص الحكومة	3% 97%
(	بنك اليمن الدولي	1979	منعاء	15000	خاص أجنبي	85% 15%
	بنك اليمن والكويت	1979	صنعاء	6000	خاص	100%
	بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982	عدن	17000	الحكومة	100%
10	مصرف الرافدين	1982	صنعاء	6500	أجنبي	100%
1	البنك التجاري اليمني	1993	منعاء	8000	خاص الحكومة	90% 10%
	البنك الاسلامي للتمويل	1995	منعاء	4394	خاص أجنبي الحكومة	73.5% 22% 4.5%
1	بنك التضامن الاسلامي	1996	منعاء	20000	خاص أجنبي	96.7% 3.3%
1	بنك سبأ الاسلامي	1997	منعاء	9292	خاص أجنبي	85% 15%
1	بنك اليمن والخليج	2001	طنعاء	1250	خاص أجنبي الحكومة	77% 22% 1%
	بنك اليمن والبحرين	2002	صنعاء	6000	خاص أجنبي	57% 43%
1	بنك قطر الوطني	2007	صنعاء	6000	أجنبي	100%
1	بنك الأمل للتمويل الأصغر	2008	طنعاء	3760	الحكومة خاص أجنبي	45% 20% 35%
1	مصرف الكريمي للتمويل	2010	صنعاء	10000	خاص	100%
1	بنك القطيبي	2021	عدن	5000	خاص	100%
2	بنك البسيري للتمويل الاصغر	2022	عدن	5000	خاص	100%
	يونايتد بنك ليمتد	1972	صنعاء	6016	أجنبي	100%
2	بنك عدن للتمويل الاصغر	2022	عدن	5	خاص	100%
2	بنك بن دول	2023	حضرموت	5	خاص	100%
2	بنك انماء للتمويل الأصغر	2023	عدن	5	خاص	100%
2	بنك حضرموت التجاري	2023	حضرموت	#	خاص	100%

#### الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية CONSOLIDATED BALANCE SHEET OF COMMERCIAL & ISLAMIC BANKS

# IN MILLIONS OF RIALS( بملايين الريالات)

Items	2014	2022	البنود
Assets	2,810,001.80	5,243,513	الاصول
Foreign Assets	504,305.90	904,458	الاصول الخارجية
Foreign Currency	49,015.40	132,880.30	نقد اجنبي
Banks Abroad	243,023.10	359,543.00	بنوك في الخارج
Non-residents	0	0	غیر مقیمین
Foreign Investment	212,267.50	412,035.00	استثمارات اجنبية
Reserves	302,226.50	1,399,338.00	الاحتياطي
Local Currency	44,021.00	264,734.40	نقد محلي
Deposits with CBY	258,205.50	1,134,603.20	ارصدة لدى البنك المركزي
Loans & Advances	1,844,791.30	2,264,807.00	القروض والسلفيات
Government	1,287,319.80	1,926,845.00	الحكومة
Public Enterprises	34,234.80	0	المؤسسات العامة
Private Sector	523,236.70	337,962.10	القطاع الخاص
Certificate of Deposits	0	0	شهادات ایداع
Treasury bills purchased from CBY	1,743.00	0	ذون خزانة مشتراة من البنك المركزي (ريبو)
Other Assets	156,935.10	674,910.20	اصول اخرى

<sup>\*</sup>الميزانية الموحدة للبنوك لاتشمل البنوك المرخصة خلال العام 2023

#### الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية CONSOLIDATED BALANCE SHEET OF COMMERCIAL & ISLAMIC BANKS

# IN MILLIONS OF RIALS( بملايين الريالات)

Items	2014	2022	البنود
Liabilities	2,810,001.80	5,243,513.00	الخصوم
Deposits	2,225,701.50	3,810,951.00	الودائع
Government	10,689.40	0	الحكومة
Demand	269,377.00	935,923.70	تحت الطلب
Time	861,964.40	908,392.10	لأجل
Saving	205,357.60	329,197.00	الادخار
Foreign Currency	825,191.10	1,555,259.80	بالعملات الاجنبية
Earmarked	53,122.10	82,178.20	وخصصة
Foreign Liabilities	39,315.50	22,372.00	الالتزامات الخارجية
Banks Abroad	36,977.30	22,371.80	بنوك بالخارج
Non-residents	2,338.30	0	غیر مقیمین
Borrowing from banks	0	0	سلفيات من بنوك خارجية
Other Liabilities	544,984.80	1,410,191.00	خصوم أخرى
Loans from CBY	1,552.00	6,831.00	سلفيات من البنك المركزي
Capital & Reserves	227,772.40	520,856.40	رأس المال والاحتياطي
Other Liabilities	315,660.40	882,503.20	خصوم متنوعة

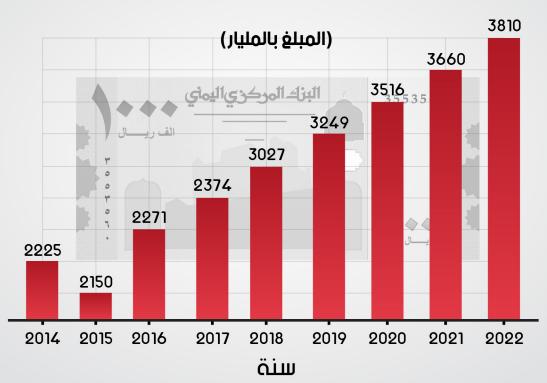
سعرالتقییم 400/دولار عام 2022م و سعر 215/دولار عام 2014م

## الودائع

- ارتفع قيمة حساب الودائع لدى البنوك التجارية والاسلامية بمقدار 1,58 تريليون ريال وبنسبة 71% مقارنة بالعام 2014م ليصل الى 3,81 تريليون ريال نهاية العام المالى 2022م .
- انخفضت ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية والاسلامية نهاية العام المالي 2022م الى الصفر مقارنة بالعام المالي 2014م . ويرجع ذلك الى سحب مليشيات الحوثي ودائع الجهات الحكومية لدى البنوك التجارية والاسلامية .
- ارتفع رصيد حساب ودائع تحت الطلب بمقدار 666.5 مليار ريال و بنسبة 247% ليصل الى 935.9 مليار ريال نهاية العام المالي 2022م مقارنة بالعام 2014م .
- ارتفع رصيد حساب ودائع لأجل بمقدار 46.4 مليار ريال و بنسبة 5.4% ليصل الى 908.3 مليار ريال نهاية العام المالي 2022م مقارنة بالعام 2014م .
- ارتفع رصيد حساب ودائع الادخار بمقدار 123.8 مليار ريال و بنسبة 60% ليصل الى 329.1 مليار ريال نهاية العام المالي 2022م مقارنة بالعام 2014م .
- ارتفع رصيد حساب ودائع بالعملات الاجنبية بمقدار 730 مليار ريال و بنسبة 88% ليصل الى 1,55 تريليون ريال نهاية العام المالي 2022م مقارنة بالعام 2014م
- ارتفع رصید حساب ودائع مخصصة بمقدار 29 ملیار ریال و بنسبة 54% لیصل الی 82.1 ملیار ریال نهایت العام المالی 2022م مقارنة بالعام 2014م
- يرجع سبب ارتفاع قيمة رصيد حساب ودائع تحت الطلب و ودائع لأجل و ودائع الادخار و ودائع بالعملات الاجنبية و ودائع مخصصة الى عدم سماح المليشيات الحوثية للمودعين سحب اموالهم من البنوك التجارية والاسلامية في اليمن خاصة خلال الفترة 2022-2015م .

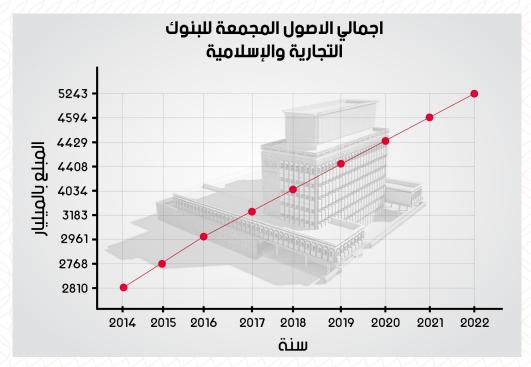
1000 10







- بلغ إجمالي أصول البنوك اليمنية 5.24 تريليون ريال في نهاية ديسمبر 2022م.
- بلغ نصيب البنوك من إجمالي أصول القطاع المصرفي كما هي في نهاية ديسمبر 2022م ( مقسمة بحسب طبيعة نشاطها وملكيتها ) كالاتى : -
- أ ) البنوك الحكومية بنسبة 30.3% ،وبلغت أصولها في نهاية العام 2022م ،1.58 تريليون ريال ب ) البنوك التجارية المحلية الخاصة بنسبة 28.8% ، وبلغت أصولها في نهاية العام 2022م ، 1.51 تريليون ريال
- ج ) البنوك اللإسلامية بنسبة 20.1% ، وبلغت أصولها في نهاية العام 2022م، 1.05 تريليون ريال د ) بنوك التمويل الأصغر بنسبة 11.8% ، وبلغت أصولها في نهاية العام 2022م ، 619.4 مليار هــ ) فروع البنوك الأجنبية بنسبة 9% ، وبلغت أصولها في نهاية العام 2022م
  - 470.6 مليار ريال
- الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والاسلامية في اليمن في العام 2022م ، ارتفعت بمقدار 2.43 تريليون ريال وبنسبة 86.6% لتصل إلى 5.23 تريليون ريال.



■ لايتناسب هذا الارتفاع مع النمو الحاصل في حجم وقيمة الكتلة النقدية من الريال اليمني (الاصدار النقدي من الريال اليمني الى 3.70 تريليون النقدي من الريال اليمني الى 3.70 تريليون ريال نهاية العام 2022م وبنسبة زيادة 334% مقارنة ب 854.9 مليار ريال نهاية العام 2014م .

- انخفضت الأصول الخارجية للبنوك عام 2022م بمقدار 84.46 مليون دولار وبنسبة 3.6% لتسجل 2,26 مليار دولار مقارنة مع 2,34 مليار دولار 2014م , بالرغن بأنه تم تقييمها في العام 2022م بسعر ( 400 ريال/دولار ) وهو اقل من السعر السائد في السوق بتاريخ 2022/12/31 .
- بلغت الالتزامات الخارجية للبنوك التجارية والاسلامية 55.9 مليون دولار نهاية العام 2022م مقارنة بمبلغ 182.8 مليون دولار في العام 2014م وبفارق نقص 126.86 مليون دولار نتيجة انعدام ثقة القطاع المصرفي الخارجي وسيطرة مليشيات الحوثي على القطاع المصرفي اليمنى .
- أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك أن إجمالي الأصول الخارجية للبنوك التي بلغت في 2022م، 904 مليارات ريال، لا تمثل سوى 17% من إجمالي أصول البنوك، الأمر الذي يرفع من المخاطر ويقلص دور البنوك في التبادل التجاري، ما أدى الى ارتفاع عجز الميزان التجاري والذي ينعكس على استقرار سعر صرف الريال اليمني ويضاعف من الأزمة الإنسانية.
- سيطرة مليشيات الحوثي على العاصمة صنعاء والتي تقع فيها معظم مراكز البنوك، جعل البنوك غير قادرة على تعزيز حساباتها في الخارج او فتح حسابات جديدة بسبب قيام كثير من المؤسسات النقدية العالمية برفع تصنيف مخاطر اليمن، الأمر الذي ينعكس سلبا على البنوك اليمنية، حيث وضعت مجموعة العمل المالي (فاتف) اليمن ضمن أخطر ثلاث دول في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما قامت دول كثيرة بإدراج مؤسسات مالية يمنية ضمن قوائم الحظر لديها، لاسيما قوائم العقوبات الأمريكية، التي أدرجت مؤخرا شركات صرافة بتهمة التعامل مع المليشيات الحوثية التابعة للحرس الثوري الإيراني ومنظمة حزب الله اللبناني الارهابيتين.
- في الأوضاع الطبيعية لا يتعدى رصيد الحسابات الجارية للبنوك طرف البنك المركزي 5% من إجمالي قيمة الودائع والتي تستخدم في عمليات المقاصة بين البنوك، بينما ارتفعت إلى 1.39 تريليون ريال في 2022م، مقارنة مع 302 مليارت ريال في 2014م، وبنسبة زيادة بلغت 363% ما يرفع من حجم مخاطر وفاء البنوك بالتزاماتها تجاه المودعين وتمويل استيراد السلع والخدمات.

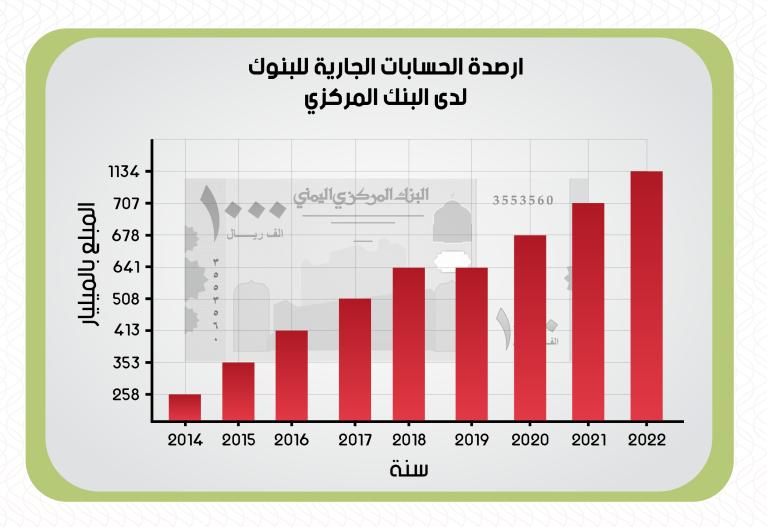


■ من خلال تحليل أرقام القوائم المالية الموحدة للبنوك، كما في ديسمبر 2022م، ظهرت حجم الكارثة التي تواجة البنوك فقد تبينت أن الاموال الحية المتوفرة لدى البنوك لا تساوي سوى 10% من حقوق المودعين بينما تستولي مليشيات الحوثي على 90% من حقوق المودعين، تم الاستيلاء عليها مع سيطرتها على البنك المركزي في صنعاء، حيث بلغ الرصيد النقدي في خزائن البنوك في ديسمبر 2020م ، نحو 397 مليار ريال، وهذا الرقم ضعيف إذا ما قورنت بحقوق المودعين التي بلغت في نفس التاريخ 3.81 تريليون ريال في ظل افلاس كثير من القطاعات مما أدى الى احجام المدينين للبنوك عن السداد نتيجة تعثرات مالية كبيرة.

- ارتفاع رصيد الحساب الجاري خلال السنوات الثلاث الأخيرة يدل على ارتفاع حجم الأموال التي تسيطر عليها المليشيات، والخاصة بالبنوك عند تعاملها مع البنك المركزي في صنعاء، ما أدى إلى ارتفاع الأموال المجمدة لدى المليشيات في بنك صنعاء إلى 1.13 تريليون ريال ، وتشكل 30% من قيمة الودائع تحت مسمى أرصدة البنوك.
- عند تطبيق المليشيات لما يسمى بقانون منع المعاملات الربوية وتحويل أرصدة استثمارات البنوك في أدوات الدين العام (أذون خزانة + صكوك إسلامية + إعادة الشراء) الى حسابات جارية جديدة مجمدة قيمتها 1.92 تريليون ريال, سترتفع حجم الأموال المجمدة والمنهوبة إلى 3.06 تريليون ما يشكل نسبة 80% من أموال المودعين.
- يوضح الجدول التالي تفاصيل اجمالي أرصدة البنوك التجارية والاسلامية في البنك المركزي اليمني صنعاء نهاية العام المالي 2022م .

## جدول يوضح اجمالي ارصدة البنوك التجارية في البنك المركزي 2022م

مليون ريال	اسم الحساب	
808,275.90	البنك المركزي ح/جاري	
300,390.80	البنك المركزي احتياطي قانوني	
25,936.50	أرصدة أخرى	
1,134,603.20	اجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي	



■ سحبت مليشيات الحوثي 1,134 تريليون ريال قيمة أرصدة الحسابات الجارية للبنوك التجارية والاسلامية لدى البنك المركزي اليمني خلال الفترة 2015م حتى 2022م لتمويل انقلابها على الدولة والشرعية الدستورية، وهذه المليارات هي من أموال المودعين ولا يستطيعون السحب من أموالهم في البنوك اليمنية .



## القروض والسلفيات

#### استثمارات البنوك التجارية والإسلامية في اليمن

Items	2014	2022	البند
Loans & Advances	1,844,791.30	2,264,807.00	القروض والسلفيات
Government	1,287,319.80	1,926,845.00	الحكومة
Public Enterprises	34,234.80	0	المؤسسات العامة
Private Sector	523,236.70	337,962.10	القطاع الخاص
Certificate of Deposits	0	0	شهادات ایداع
Treasury bills purchased from CBY	1,743.00	0	اذون خزانة مشتراه من ) البنك المركزي ( ريبو

- ارتفع رصيد القروض والسلفيات بمقدار 420مليار ريال وبنسبة 22.8% ليصل الى 2.26 تريليون ريال في العام 2014م ويرجع ذلك الى ارتفاع ريال في العام 2012م ويرجع ذلك الى ارتفاع القروض المقدمة للحكومة بمقدار 639.5مليار ريال وبنسبة 49.7% مقارنة بالعام المالي مواعد على 1.8 تريليون ريال أذون كرانة و 88مليار ريال أوراق مالية حكومية أخرى و تسعة مليارات ريال صكوك اسلامية .
- وصل حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في العام 2022 إلى 337 مليار ريال بانخفاض بمعدل 35% عن العام 2014، الأمر الذي يظهر تدني كفاءة القطاع الخاص على الاقتراض من البنوك بسبب عدم قدرة البنوك على ضخ مزيدٍ من الاموال وجذب أموال مودعين جديدة لتطوير الاستثمارات الداخلية وعلى العكس تماما ، حيث ارتفع مخصص الديون المشكوك فيها في العام 2022م ، ليصبح 263 مليار ريال، بزيادة عن العام 2014م ، وهذه نتيجة طبيعية لافلاس كثير من القطاعات الاقتصادية خاصة في قطاع المقاولات الإنشائية حيث رفضت لمليشيات الحوثية سداد أي مستحقات او مستخلصات لكثير من التزاماتها تجاه القطاع الخاص في مناطق سيطرتها.
- انخفاض رصيد صافي القروض والتسهيلات المصنفة الى 63.4 مليار ريال مؤشر خطير لعدم مقدرة المقترضين من البنوك التجارية والاسلامية سداد التزاماتهم .

## كيف أثر الانقلاب الحوثي على القطاع المصرفي

- ترك الانقلاب الحوثي المدمر تصدعات كبيرة في النظام المصرفي اليمني، وأفرز تحديات تمثل تهديدا وجوديا لبقاء القطاع المصرفي قائماً بذاته ليؤدي مهامه الطبيعية كما كانت قبل الأزمة.
- استغلت مليشيات الحوثي الحرب للسيطرة الكاملة على القطاع المصرفي، و تدميره واستبداله بمنشآت صرافة ساعدت المليشيات الحوثية على حصولها على تمويلات من الخارج، والتحايل على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
  - واجه القطاع المصرفي تحديات بسبب انقلاب مليشيات الحوثي، ولعل أهمها:



## ً أزمة السيولة النقدية

- يعتمد اليمن بالدرجة الأولى على النقد المباشر (الكاش) في تعاملاته، حيث أن التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية محدود للغاية، ويقدر إجمالي النقد المصدر في السوق المحلية بـ 3.707 تريليون ريال، مع نهاية العام 2022م، فيما لم يكتب النجاح لمحاولات إطلاق أي عملة إلكترونية ما جعل السوق تعتمد بدرجة كبيرة على الأوراق النقدية.
- يعد التعامل بالأوراق النقدية في البلدان النامية من العمليات الاعتيادية كوسيلة للمدفوعات بالرغم من ارتفاع درجة المخاطر خاصة في الأوضاع الاستثنائية كالتي تمر بها اليمن.
  - واجه القطاع المصرفي أزمة سيولة خانقة نتيجة عدة أسباب بينها:
    - 1. السحب على المكشوف
    - 2. استثمارات البنوك في أدوات الدين العام
- 3. تبديد المليشيات الحوثية للاحتياطيات القانونية للبنوك التجارية والاسلامية الموجودة
   لدى البنك في صنعاء، ورفعت بشكل مفرط ارصدة الحسابات الجارية للبنوك التجارية
   والاسلامية طرف البنك المركزي من دون السماح بالسحب من تلك الارصدة .
- 4. تتحصل مليشيات الحوثي إيرادات الدولة وتوردها إلى حسابات خاصة خارج البنك المركزى.
- 5. تضخيم المليشيات الحوثية نفقات عملياتها العسكرية تحت مسمى (مجهود حربي).
- 6. تصفير الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي اليمني من خلال تسييل أرصدة البنك
   المركزي في الخارج لصالح التجار والمستوردين، الموالين للمليشيات.
- 7. مخالفة القوانين والتشريعات المنظمة لعمل القطاع المصرفي اليمني والغاء اهم المواد القانونية الجوهرية لتلك القوانين (قانون منع التعاملات الربوية ) .

## أزمة السيولة النقدية



#### ً السحب على المكشوف

- بعد ان استنزفت مليشيات الحوثي الاحتياطي الخارجي من العملة الصعبة للبنك المركزي اليمني، لتمويل عملياتها العسكرية، لجأت إلى السحب على المكشوف، فتم استنزاف أرصدة البنك المركزي من النقد المحلي والتي تفوق 1.37 تريليون ريال، إضافة إلى التصرف في الاحتياطيات القانونية للبنوك التجارية والإسلامية المودعة لدى البنك المركزي اليمني في صنعاء.
- قامت مليشيات الحوثي في العام 2015م بالسحب على المكشوف من البنك المركزي اليمني، حيث ارتفع رصيد السحب على المكشوف من 761 مليار ريال في نهاية 2014م اليمني، حيث ارتفع رصيد السحب على المكشوف من 761 مليار ريال في نهاية العام 2016م، وارتفعت إلى 2.22 تريليون نهاية العام 2016م، ووصلت إلى 4.20 تريليون نهاية العام 2021م في مخالفة للمادة 32 من قانون البنك المركزي اليمني رقم 14 لسنة 2000م وتعديلاته.



## ً أدوات الدين العام

■ ارتفعت قيمة أذون الخزانة في صنعاء مع نهاية العام 2022م إلى 1.82 تريليون ريال، كما ارتفعت قيمة السندات الحكومية في صنعاء نهاية العام 2022م إلى 1.60 تريليون ريال، كما ارتفعت الصكوك الإسلامية إلى 120 مليار ريال نهاية العام 2022م في صنعاء.

## تدهور الريال اليمني

- بعد الانقلاب الحوثي على الشرعية تدهور الاقتصاد اليمني الهش أصلا نتيجة أحداث فبراير 2011م الأمر الذي انعكس على اسقرار سعر صرف الريال اليمني امام العملات الأجنبية حيث كان سعر صرف الريال اليمني 215 ريال لكل دولار في العام 2015م ليصل الى 1300 ريال لكل دولار امريكي في العام 2022م حسب اداء الأقتصاد اليمني الكلي, في حين تفرض مليشيات الحوثي سعر صرف وهمي 540 ريال لكل دولار امريكي بغرض الأستحواذ على فوارق سعر الصرف لتحويلات المغتربين يالعملات الاجنبية الواردة لمناطق سيطرة المليليشيات الحوثية بصفتها المشتري النهائي.
- أدى عدم استقرار الريال اليمني إلى تفاقم حدة أزمة السيولة في القطاع المصرفي، حيث خسر الريال اليمني، مقارنةً بالدولار، أضعاف قيمته منذ مارس 2015م، حيث كان يتم تداوله عند 215 ريال مقابل الدولار، وواصل الريال اليمني تدهوره متراجعا إلى مستوى قياسي يزيد عن 1400 ريال مقابل الدولار في يوليو 2023م في عدن و 540 في صنعاء.
- أدى الانخفاض والتقلبات السريعة في قيمة العملة المحلية إلى سحب المودعين لمدخراتهم من البنوك وتحويلها عبر الأسواق غير الرسمية إلى عملات أجنبية، ولا سيما الدولار الأمريكي والريال السعودي، للحفاظ على قيمتها والاستفادة من تنامي القوة الشرائية للعملات الأجنبية.
- تسبب انخفاض قيمة الريال في خسارة بعض البنوك التجارية لأصولها الخارجية، وخاصة البنوك التي كانت التزاماتها بالعملات الأجنبية تفوق أصولها.
- نتيجة انهيار قيمة العملة المحلية شهدت السوق المحلية عملية دولرة وتحول السكان في اليمن إلى استخدام الدولار والريال السعودي كوسيلة مدفوعات نظرا لثبات قيمتها، الأمر الذي ضاعف من تدهور قيمة الريال اليمني، وتحولت المدخرات إلى العملات الأجنبية.

#### انقسام السياسة النقدية

- في 18 سبتمبر 2016م أصدر الرئيس اليمني السابق قراراً جمهورياً رقم 119 قضى بنقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن، ونتيجة لعدم تطبيق القرار بشكل صحيح، أدى إلى انقسام السياسة النقدية وخلقَ ضعوطاً إضافية للقطاع المصرفي.
- قرار نقل البنك إلى عدن كان يفترض أن يصاحبه نقل جميع الأرصدة المدينة والدائنة لحسابات البنك المركزي في صنعاء، إلى البنك المركزي في عدن للسيطرة المطلقة على السياسة النقدية، إلا أن التطبيق المجتزأ وغير الكامل أوجد سلطتين نقديتين، وأوجد عدداً من التداعيات التي أثرت على الوضع النقدي مثل ظاهر الشيك مقابل النقد.
- طالب البنك المركزي اليمني في عدن من البنوك التجارية والاسلامية تزويده بالبيانات الخاصة بعملائها، واعتبر ذلك أحد الشروط للمشاركة في نظام المزادات أو الاعتمادات المستندية، فيما توعدت وحذرت المليشيات القطاع المصرفي من التعامل مع البنك المركزي اليمني في عدن، ما جعل القطاع المصرفي في وضع صعب، بين التجاوب مع البنك المركزي في عدن، أو الرضوخ للمليشيات الذي تقع مراكزها الرئيسية تحت سلطاتها.
- أسهم تنازع السياسة النقدية في إيجاد مركزين رئيسيين لبعض البنوك التجارية والإسلامية
   كلاهما يعمل بشكل مستقل عن الآخر ولديه حسابات منفصلة عن تلك التي تقع في المنطقة
   الأخرى.
- عزل الحوثيون البنوك في مناطق سيطرتهم عن القطاع المصرفي العالمي، وحتى بقية هياكل القطاع المصرفي المحلي، وأجبروهم على التعهد بعدم التعامل مع البنك المركزي اليمني في عدن، أو أي من ادوات السياسة النقدية التي ينفذها.
- تسببت السياسيات الحوثية، في فصل وعزل كامل لبعض فروع البنوك عن مراكزها الرئيسية، كما هو الحال مع البنك الأهلى اليمنى، وبنك التسليف التعاونى والزراعى.

#### خطابات الاعتماد

- في ظل جهود التحالف العربي والبنك المركزي اليمني أصدر البنك المركزي في العام 2018 تعليمات تتعلق بتنفيذ عملية الاستيراد للسلع الغذائية الأساسية عبر الوديعة السعودية لتخفيف أعباء الأزمة الإنسانية وتسهيل تمويل التجارة الخارجية و تدفق السلع، إلا أن المليشيات الحوثية ولأغراض استكمال سيطرتها على البنوك أجبرت البنوك على عدم التعامل مع هذه التعليمات او أي آليات يصدرها البنك المركزي اليمني، وتم منعها من الدخول في برنامج تمويل البنك المركزي الذي يسهم إلى حد كبير في تعميق الانقسامات النقدية بين المناطق المختلفة وتعثر تدفق الأموال بين المناطق الذي وضع المزيد من العراقيل في تدفق السلع والبضائع وزيادة معاناة المواطنين.
- في سبتمبر 2018 أصدرت الحكومة اليمنية القرار رقم (75) لتنظيم عملية استيراد الوقود والسلع الأساسية، والذي تضمن بضرورة فتح التجار خطابات الاعتماد مع البنوك التجارية العاملة في عدن لضمان الاستيراد مع وجوب إيداع الأموال المكافئة لقيمة خطابات الاعتماد بالريال اليمني في الحسابات التي يحتفظ بها البنك المركزي اليمني في عدن.
- الإجراء الحكومي في عدن أثار حفيظة الحوثيين، ودفعهم إلى إصدار أوامر للبنوك التجارية باستخدام الشيكات لتغطية خطابات الاعتماد، في خطوة تسعى لمنع نقل العملات الورقية خارج المناطق التي تسيطر عليها.
- توعّد الحوثيون البنوك في حال امتثلت للتوجيهات الصادرة من البنك المركزي اليمني (عدن)، في المقابل هدد البنك المركزي اليمني في عدن البنوك التجارية بالغرامات في حال عدم توفيرها النقد اللازم لتغطية قيمة الواردات من السلع المفتوحة ضمن خطابات الاعتماد البنكية.

#### خطابات الاعتماد

- رداً على آلية تمويل الواردات التي أطلقها البنك المركزي في عدن، والتي تتطلب من المستوردين إيداعاً نقدياً لدى البنك المركزي اليمني في عدن من أجل ضمان فتح خطابات الاعتماد، فرضت مليشيات الحوثيين في ديسمبر 2018م قيوداً جديدة لمنع تحويل الأموال خارج أراضيها.
- لجأ القطاع المصرفي إلى تحويل أوراق نقدية عبر شبكات غير رسمية، إلا أن هذه العملية قد يترتب عليها تحمل تكاليف ومخاطر مرتفعة بسبب عدم الاستقرار الناتج عن الانقلاب الحوثي في اليمن، وبالفعل أصبحت تكلفة نقل الأوراق النقدية إلى عدن.

## منع تداول أي إصدارات نقدية جديدة

- أقر البنك المركزي اليمني في عدن اصدار كميات من العملة المحلية بشكليها القديم والجديد، في مقابل رفض مليشيات الحوثي تداول المواطنين بهذه الأوراق المطبوعة حديثاً، ما حرم البنوك من إمكانية استقبال مودعين جدد وودائع جديدة، وفاقم من أزمة السيولة، في ظل ارتفاع حجم التضخم وانهيار سعر الصرف، وتركز الكتلة النقدية في مناطق محددة، الأمر الذي انعكس سلباً على تدفق الودائع للقطاع المصرفي.
- منعت مليشيات الحوثي تداول الاصدارات الجديدة من العملة الوطنية في مناطق سيطرتها ما أدى إلى وجود سعرين مختلفين لنفس السلعة والخدمة.
- تقوم مليشيات الحوثي بشكل منتظم بعمليات تفتيش لخزائن البنوك والصناديق النقدية الموجودة في مناطق سيطرتها للتأكد فيما إذا كانت البنوك تتعامل مع العملات الجديدة، وتتخذ إجراءات لمصادرة الأوراق النقدية الجديدة التي عثرت عليها، وتستغل هذه الأموال المصادرة في المضاربة بالعملة الأجنبية في مناطق سيطرة الشرعية.

#### ً استهداف البنوك

- منذ بداية العام 2018، قامت المليشيات الحوثية، بمعاقبة البنوك بحجة خطط نقل مقراتها الرئيسية إلى عدن، أو إجراء معاملات مالية لفتح خطابات اعتماد في إطار آلية تمويل الواردات عبر البنك المركزي في عدن، وفقا لقرار الحكومة رقم 75 لسنة 2018.
- تعرض مدراء البنوك وكبار موظفيها للاستجواب والاعتقال والاحتجاز بحجة التعامل مع البنك المركزي اليمني في عدن، وتدخلت المليشيات في أعمالها وألزمتها ببيع أجزاءٍ من مراكزها المالية لصالح تجار حوثيين أو مقربين منهم.
- حاول القطاع المصرفي أن ينأى بنفسه من الصراع الحاصل ونادت قيادات مصرفية بضرورة تحييد القطاع المصرفي، غير أن انقسام السياسة النقدية جعل هذا القطاع في مرمى الاستهداف من قبل مليشيات الحوثي.
- إن أخطر الانعكاسات الناتجة عن انقسام البنك المركزي يتمثّل في نقل العمل المصرفي من القطاع المنظم عبر البنوك التجارية إلى القطاع غير المنظم "قطاع الصيرفة" والذي يخضع أغلبه لمليشيات الحوثي.

## العزلة الخارجية

- انقسمت أشكال الأضرار التي لحقت بالقطاع المصرفي منها أضرار التعاملات مع البنوك الخارجية والتي تسببت في امتناع البنوك الخارجية عن فتح حسابات للبنوك اليمنية؛ بسبب تصنيف اليمن بأنَّها بلاد ذات مخاطر مرتفعة، بسبب تعاملاتها مع مليشيات الحوثي التابعة للحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني وهما مصنفتان كمنظمات ارهابية، إضافة إلى وإغلاق البنوك الأمريكية لحسابات البنوك اليمنية ورفض التعامل معها، بالإضافة إلى رفض البنوك الخارجية قبول حوالات صادرة وواردة بعملة الدولار من والى اليمن.
- بالنسبة للبنوك الخارجية التي لا زالت تتعامل مع البنوك اليمنية فقد أحجمت عن فتح الاعتمادات المستندية وفي حال الموافقة طالبت بتأمينات نقدية من أرصدة البنوك اليمنية لهذه الاعتمادات، ووجدت صعوبة في نقل العملات الأجنبية المتراكمة لدى البنوك اليمنية إلى حساباتها في البنوك الخارجية.

## افلاس البنوك

- أصدرت المليشيات الحوثية عددا من التشريعات غير الدستورية والتي تستهدف القطاع الخاص وعلى رأسها البنوك.
- تمثلت أبرز التعاميم والقرارات الحوثية يما يسمى بقانون منع المعاملات الربوية والذي يمنع أي شكل من أشكال الفوائد ويجبر البنوك تلقائيا على التخلي عن دورها المصرفي.
- القرارات الحوثية جاءت بعد سنوات من معاناة القطاع المصرفي من أزمة حادة في السيولة جعلتها عاجزة عن دفع التزاماتها تجاه العملاء، وقيدت في ضوء ذلك عمليات سحب العملاء لودائعهم والفوائد المترتبة عليها. مرفق رقم 1
- وبالرغم من القرارات الحوثية أصدرت بعض الأجهزة القضائية في مناطق الحوثي أحكاما بوجوب دفع البنوك أموال المودعين والتي هي في الأساس محتجزة لدى المليشيات وتم التصرف بها. مرفق رقم 11 + 13
- أصدر القطاع المصرفي تحذيرا واضحا يعبر عن الوضع المتفاقم التي وصلت إليها البنوك، حيث حذرت جمعية البنوك من افلاس وشيك للبنوك وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الجمهور. مرفق رقم 9
- طالبت جمعية البنوك اليمنية، من مجلس القضاء التابع لميليشيا الحوثي في صنعاء، بعدم إصدار أي أحكام أو أوامر قضائية لصالح المودعين، بالدفع نقدا لأي التزامات قديمة قبل 2016م، بحجة عدم قدرة البنك المركزي الخاضع للمليشيات على تسييل ما يقابلها من أرصدة البنوك لديه. مرفق رقم و

## افلاس البنوك





#### فتح حسابات وهمية

- أنشأت مليشيات الحوثي أكثر من ألف شركة تجارية جزء كبير منها بأسماء وهمية ووثائق ومستندات مزورة من أجل التحايل على القرارات الحكومية والأممية التي كانت تعزز من إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحد من التحايل الحوثي للتهرب من عملية الملاحقة وتجميد الأموال ضمن أي عقوبات أممية أو دولية.
- استعانت الميليشات الحوثية بمؤسسات الدولة الخاضعة لسيطرتها في عملية تزوير الوثائق واخفاء حقيقة ملكية هذه الشركات والتي كانت تعمل في مجالات استيراد الوقود والأغذية والأدوية ومعدات عسكرية وتقنية وغيرها.
- فرضت المليشيات الحوثية على البنوك التعامل مع الشركات الوهمية للتغطية على عمليات الاستيراد واخفاء الملاك الحقيقيين لهذه الشركات، وأطراف الصفقات، حيث سجلت أغلب الشركات الحوثية المستحدثة، بأسماء أشخاص وهميين ولا علاقة لهم بالتجارة ولم يسبق لهم العمل في مجال التجارة أو الاستيراد.
- بعد منح هذه الشركات الوهمية تراخيص للعمل، قامت بفتح حسابات مصرفية لدى البنوك بأوامر وتعميمات حوثية.



#### الشيك مقابل النقد

- تشدد مليشيات الحوثي اجراءاتها على البنوك التجارية والاسلامية في اليمن بعدم قبول الشيكات التي يحاول العملاء صرفها من حساباتهم، او السحب من ودائعهم لدى البنوك منذ نهاية العام 2015م
- منذ بداية العام 2016م اجبرت مليشيات الحوثي البنوك التجارية والاسلامية على خفض سقف سحب العملاء من الصرافات الالية إلى أقل من 190 دولار على خمس دفع في اليوم قيمة كل دفعة 40 دولار، وسقف السحب المباشر للعملاء من البنوك الى 400 دولار. وخلال العام المالي 2016م سحب المودعين من البنوك التجارية اكثر من 300 مليار ريال يمني .
- وفي بداية العام 2017م أصدرت مليشيات الحوثي تعليمات للبنوك التجارية والاسلامية بمنع سحب المودعين والعملاء لارصدتهم من البنوك التجارية والاسلامية في اليمن ما قبل تاريخ 1/1/2017م. مما أدى الى تجميد 2.2 تريليون ريال من قيمة ودائع المودعين.
- أدى منع سحب المودعين (الشركات العامة والخاصة و التجار و المواطنين ) اموالهم من البنوك التجارية والاسلامية في اليمن الى احتفاظ المودعين باموالهم خارج القطاع المصرفي في خزائنهم الخاصة او لدى الصرافين منذ بداية العام المالي 2017م وظهر السوق النقدي الموازي وظاهرة الشيك مقابل النقد .
- وتعرف ظاهرة الشيك مقابل النقد في اليمن: بأنها عملية حصول المودع او العميل على جزاء
   من امواله المودعة في البنوك اليمنية قبل العام 2016م مقابل التنازل لطرف اخر(صراف او نافذ
   حوثى) عن نسبة من قيمة الشيك.
- يتم احتساب الشيك بخصم نحو 25% من قيمته المدونة في بداية أزمة السيولة النقدية في القطاع المصرفي اليمني ، انعكست القيمة التبادلية التي يجنيها صاحب الشيك خارج ردهات البنوك تدرجا إلى النصف.
- مثال ذلك شركة كمران لصناعة السجائر و الصراف الياباني خلال العام المالي 2017م حيث كانت شركة كمران تورد قيمة المبيعات الى شركة الياباني للصرفه ومن ثم قامت شركة الياباني للصرافة بقطع شيكات بقيمة المبيعات مبلغ 2,630,250,000 ريال طرف البنوك التجارية لصالح حساب شركة كمران طرف بنك اليمن الدولي والبنك اليمني للانشاء والتعمير . مقابل حصول شركة الياباني مبلغ 1,973,212,500 ريال يمني نقدا . مرفق رقم 4+5
- كما أظهرت وثيقة أخرى حصول النافذين الحوثيين في شركة كمران الوطنية على مبلغ 657,037,500 ريال يمني .

#### نهب ارصدة العملاء

- قامت مليشيات الحوثي بالسيطرة على أرصدة وحسابات بنكية في البنوك التجارية والاسلامية في البنوك التبابة والاسلامية في اليمن لاكثر من 2000 حساب خاص حيث وجه المنتحل صفة وكيل النيابة الجزائية المتخصصة أمراً برقم (4376) بتاريخ 2017/11/17م بحجز الحسابات البنكية لعدد (1223) شخص أولهم ابتهال عبدالله الكمال واخرهم يوسف حسين مهدي . مرفق رقم 13
- كما قام منتحل صفة رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة في 2019/09/14م بحجز ومصادرة الحسابات البنكية لعدد 35 شخص من اعضاء مجلس النواب.
- قدرت قيمة الاموال المنهوبة من ارصدة حسابات المودعين في البنوك التجارية والاسلامية في اليمن مبلغ يتجاوز(1) مليار دولار امريكي خلال الفترة من نوفمبر 2017 م حتي ديسمبر 2022م.
- تبلغ الأموال المنهوبة على الرئيس السابق عبدربه منصور هادي 297.9 مليون دولار أموال في حساباته البنكية طرف بنك التضامن الاسلامي فقط حسب الجدول التالي والوثيقة المرفقة مرفق رقم 6

رقم الحساب	نوع الحساب	العملة	المبلغ	المعادل ريال/دولار 251
001-886-27110-000	محفظة	ريال يمني	31,289,623,900.00	124,659,856
112-682-211101-000	جاري	ريال سعودي	636,221,984.25	169,659,196
112-886-211101-000	جاري	ريال يمني	907,722,643.44	3,616,425
		الاجمالي		297,935,477



## مرسوم منع التعاملات الربوية

- أصدرت مليشيات الحوثي بصنعاء، في 22 مارس مرسوما تحت مسمى قانون منع التعاملات الربوية.
- كثير من مواد هذا المرسوم تتعارض مع الدستور وقوانين أخرى نافذة، ويمثل نسفا للاتفاقيات الدولية حيث نصت الفقرة (9/أ) من قانون مليشيات الحوثي : يلغي العمل بكافة الأحكام والقوانين والاتفاقيات الدولية المصادق عليها التي تضمنت جواز العمل بالفائدة الربوية بأي مسمى وردت ( فائدة أرباح مساهمة)
- المرسوم الحوثي سيلحق الدمار بالنظام المصرفي في البلاد، الأمر الذي سيتسبب في افلاس البنوك واقفالها
- تعتمد البنوك اليمنية على الدخل من الفائدة في تحقيق ما نسبته 95 % من إيراداتها وذلك عن طريق تقديم القروض واكتساب فائدة عليها للبنوك التجارية وكذا المشاركة والمرابحة للبنوك الاسلامية والتوفير البريدي . بالاضافة إلى وجود أنواع متعددة من القروض التي تقدمها البنوك التجارية، منها القروض العقارية وقروض شراء السيارات وقروض المشاريع والقروض الشخصية، وقد يتخصص البنك التجاري في نوع واحد من هذه القروض أو أنواع محددة منها، وبايقاف الفوائد منها يكون المرسوم الحوثي قد تسبب في شلل كامل للقطاع المصرفي.
- تحصل البنوك التجارية على رأس المال الذي تقدم منه القروض من ودائع العملاء، مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات سوق المال وشهادات الإيداع. إذ يُقرض الزبائن البنك فعليًّا عندما يودعون أموالهم في هذه الحسابات، ويحصلون في المقابل على فائدة. وتكون الفائدة المدفوعة من البنك للزبائن أدنى من النسبة التي يفرضونها على المقترِضين، وبذلك يحقق البنك ربحًا.
  - يشرعن المرسوم الحوثي لنهب اموال الناس، ومصادرة حقوقهم المالية المكتسبة.

#### مرسوم منع التعاملات الربوية

- يعد المرسوم تشريعا شطريا يكرس الانفصال، ويضع عقبات أمام توحيد النظام المصرفي المنقسم منذ سبتمبر/ايلول 2016م
- تكمن الخطورة في الغاء مليشيات الحوثي لاهم المواد القانونية الجوهرية التي تنظم تحصيل أيرادات النشاط الجاري والاستثماري للبنوك التجارية والاسلامية في اليمن ومصادر توليد تلك الايرادات في (7) قوانين نافذة هي القانون التجاري وقانون الدين العام وقانون البنك المركزي اليمني والقانون المالي وقانون البريد والتوفير البريدي وقانون البنوك وقانون المصارف الاسلامية.
- المرسوم الحوثي يشرعن لإنشاء صندوق القرض الحسن على غرار ما قام به حزب الله اللبناني والحرس الثوري إيراني بغرض إيجاد مصادر تمويل مجانية للقيادات الحوثية وعملياتهم العسكرية ضد اليمنيين.



- استمرار وتيرة الانكماش الاقتصادي لقد سجل الاقتصاد اليمني انكماشاً تراكمياً كبيراً في الناتج المحلي الاجمالي في العام 2022م الناتج المحلي الاجمالي في العام 2022م الناتج المحلي الاجمالي في العام 2024م الى 20 مليار دولار مقارنة مع 43.2 مليار دولار عام 2014 م، وبلغ اجمالي خسائر اليمن التراكمية في انخفاض الناتج القومي مبلغ 143.3 مليار دولار خلال الفترة (2022-2015) ، وهذه الخسائر مرشحة الى الارتفاع في ظل استمرار الانقلاب الحوثي .
- انقلاب مليشيات الحوثي على الدولة و الدستور و القانون واشعال الحرب في اليمن . خلق اضرار مباشرة على راس المال المادي والبشري ونزوح ملايين اليمنيين داخليا و خارجيا. وهجر الكفاءات و راس المال وزعزع الثقة في مستقبل الاقتصاد اليمني، وخلق أزمة سيولة حادة للقطاع المصرفي و الموازنة العامة للدولة، عمقت من انكماش الناتج القومي الاجمالي و تركت مليشيات الحوثي معظم موظفي الدولة و المتقاعدين بدون رواتب و تعثر برامج الخدمات العامة، وتعطيل الكثير من الانشطة الاقتصادية وعلى رأسها الكهرباء والنفط و الغاز والاتصالات وغيرها والتي كانت تمثل شريان الحياة للاقتصاد الوطني، ما فاقم من الأوضاع الانسانية في اليمن.
- انكمش متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 1287 دولار عام 2014م الى 385 دولار سنويا، عام 2022م بمعدل تغير تراكمي 70%وهذا يعني انزلاق مزيد من المواطنين تحت خط الفقر الوطني المقدر ب 600 دولار للفرد في العام.
- تظهر تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء ارتفاع معدلات الفقر الى أكثر من 90% نهاية 2022م مقارنة ب 49% عام 2014م وتدني مزمن في نصيب الفرد اليمن من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مقارنة بمتوسط دخل الفرد في العالم و دول المنطقة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ودول مشابهة مثل ليبيا والسودان وتونس.

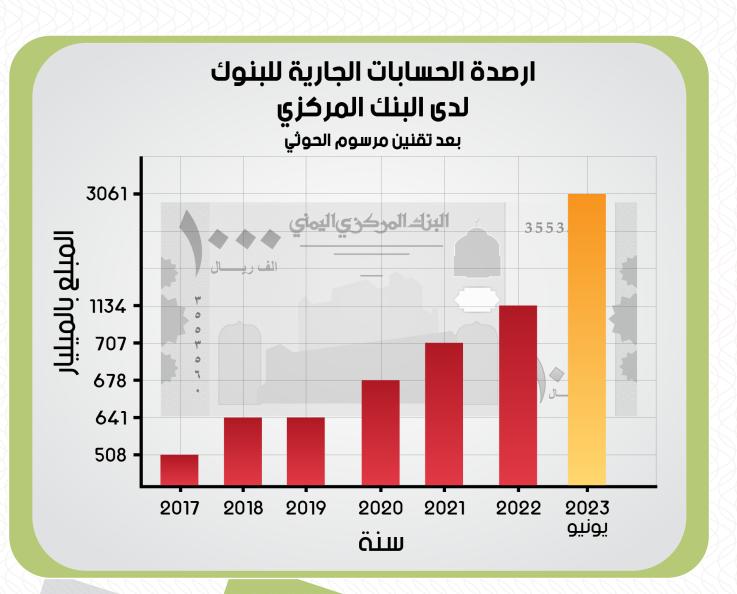
■ سيطرة مليشيات الحوثي على القطاع المصرفي اليمني والاستحواذ المباشر على أكثر من 80% من إجمالي قيمة أموال المودعين في البنوك التجارية والاسلامية بكافة الطرق آخرها مايسمى بقانون منع المعاملات الربوية في مارس 2023م والذي يستهدف القطاع المصرفي واخراجه من القيام بوظيفته الاساسية والسعى لمصادرة بقية أموال المودعين عبر استخدام أجهزة الدولة خاصة القضاء ماينذر بانهيار القطاع المصرفي اليمني خلال الفترة القادمة والتحول الى الحالة اللبنانية.

## جدول يوضح قيمة الارصدة لدى البنك المركزي عند تطبيق منع التعاملات الربوية مارس 2023

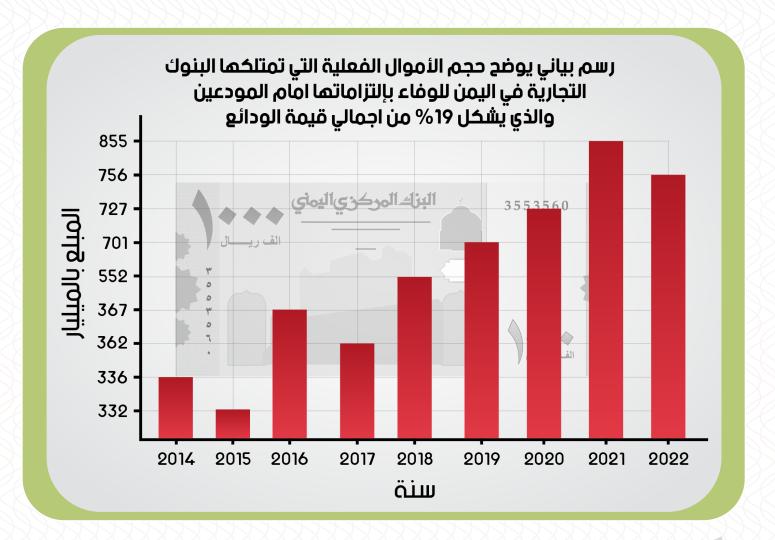
مليون ريال	اسم الحساب
2,735,120.90	البنك المركزي ح/جاري
300,390.80	البنك المركزي احتياطي قانوني
25,936.50	أرصدة أخرى
3,061,448.20	اجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي

- فرض مليشيات الحوثي لمرسوم منع المعاملات الربوية يحرم البنوك التجارية من مصادر ايراداتها الاساسية (الفوائد عمولات خطابات الضمان عمولات فتح الاعتمادات المستندية الايرادات الاخري المختلفة ).
- القضاء على موارد التمويل الاساسية للتجار والمستثمرين و المستوردين والمتمثلة في الاقتراض المباشر من البنوك التجارية والاسلامية في اليمن ، سيجبر العديد من التجار إلى الاعتماد على مصادر غير مصرفية في تمويل تجارتهم، غالبا ما تكون غير مشروعة.

■ ارتفاع رصيد حساب الحسابات الجارية البنوك التجارية والإسلامية لدى البنك المركزي اليمني صنعاء في يونيو 2023 م الى 3060 مليار ريال نتيجة تطبيق مرسوم الحوثي منع التعاملات الربوية حيث تم تحويل قيمة أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخري الخاصة بالبنوك و المستحقة على الحكومة الى حسابات جارية مجمدة طرف البنك المركزي اليمني صنعاء وهو ما رفع نسبة أرصدة الحسابات الجارية للبنوك لدى البنك المركزي الى 80٪ من إجمالي قيمة الودائع في البنوك التجارية والإسلامية في اليمن .



■ تواجه البنوك في اليمن اكبر ازمة سيولة نقدية حيث لاتملك سوى 19% من إجمالي قيمة الودائع للمودعين والتي تؤشر الى رفع مخاطر وفاء البنوك بإتزاماتها المالية للمودعين البالغة 3.81 تريليون ريال وهذا المؤشر يدل على افلاس البنوك التجارية والإسلامية.



## توصیات

- نوصي مجلس القيادة الرئاسي والحكومة الشرعية تسهيل نقل مراكز البنوك إلى مناطق الشرعية وتهيئة المناخ المناسب لها لتمارس اعمالها بعيدا عن ضغوط المليشيات الحوثية.
- تفعيل دور اللجنة الاقتصادية في دعم البنوك ووضع السياسات النقدية المالية التي تسهل عمل البنوك وتفعل دور أجهزة الحكومة المختلفة.
- تفعيل أداء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ووحدة جمع المعلومات وفرض
   تعليمات القانون رقم واحد لعام 2010م، وملحقاته ولائحة التنفيذية كأساس لاستعادة دور البنوك
   وفرض نصوص مواد القانون.
- نطالب المنظمات الدوليه بنقل ارصدتها الى البنوك العاملة في المناطق المحررة عبر البنك المركزي في عدن وإلزامها بالتقيد بالإجرائات المصرفية القانونية الصادرة عن البنك المركزي ( عدن ).
- نوصي البنك المركزي اليمني (عدن) بوضع آليات لتحفيز البنوك لنقل مراكزها الرئيسية الى مناطق الشرعية وبالمقابل وضع ضوابط قاسية بالتنسيق مع البنوك المركزية في مختلف الدول بوضع اجراءات عقابية تجاه البنوك التي لا تعمل على نقل مراكزها المالية الى مناطق الشرعية.
- نوصي المودعين للتحرك العاجل والسريع في استعادة ما تبقى من أموالهم لدى البنوك بمختلف الوسائل.
- نوصي المودعين بتشكيل نقابات ومنظمات محلية ودولية ضد البنوك التي ترفض إعادة أموالهم وحقوقهم بفوائدها وفقاً لقواعد ربط الودائع واستغلال أرصدة البنوك في الخارج لاستعادة حقوقهم.
- نوصي البنك المركزي اليمني (عدن) بفرض سيطرته على التحويلات النقدية الواردة لجميع مناطق اليمن من خلال شبكة التحويلات الموحدة.
- نوصي جمعية البنوك اليمنية بنقل مقرها الرئيسي إلى مناطق الشرعيةأو تشكيل جمعية بنوك في مناطق الشرعية تمثل البنوك وتنطق باسمها أمام المجتمع الدولي وبعيدا عن هيمنة المليشيا الحوثية.
- نوصي جميع مساهمي البنوك التجارية والإسلامية بالخروج عن هيمنة المليشيات الحوثية على
   إدارة اموال المساهمين في البنوك وتحسين وضع بنوكها قبل ان يكونوا في مرمى مواجهة حقوق
   المودعين.
- نوصي مجلس القيادة والحكومة الشرعية بتعميم الأسماء الحوثية في القائمة السوداء وقائمة الإنتربول الدولي وقائمة العقوبات الدولية الخاصة باليمن وقائمة وزارة الخزانة الامريكية.

## القائمة السوداء

الاسم	الصفة
محمد السياني	منتحل منصب محافظ البنك المركزي اليمني سابقاً
يوسف على زبارة	منتحل صفة رئيس مصلحة الجمارك - صنعاء ,رئيس لجنة المدفوعات سابقاً
طالح احمد شعبان	وزير المالية السابق
هاشم إسماعيل علي المؤيد	منتحل صفة  محافظ البنك المركزي اليمني في صنعاء - رئيس لجنة المفوعات
حمد عبدالقادر لطفي	منتحل صفة نائب محافظ البنك المركزي اليمني صنعاء
إبراهيم أحمد الحوثي	منتحل صفة رئيس مجلس إدارة البنك التسليف التعاوني والزراعي
أحمد محمد علي الشوتري	منتحل صفة رئيس مصلحة الضرائب صنعاء
شمسان محسن محسن أبو نشطان	منتحل صفة رئيس للهيئة العامة للزكاة
صالح مسفر الشاعر	الحارس القضائي الحوثي
عبده اسماعيل راحج	منتحل صفة رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة السابق
مجاهد العمدى	منتحل صفة رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة الحالي
احمد القيز	منتحل صفة وكيل النيابة الجزائية المتخصصة
عبدالله مسفر الشاعر	مساعد الحارس القضائي صالح مسفر الشاعر
يحيى الخطيب	البنك المركزي اليمني
فواز البناء	البنك المركزي اليمني
عبده الصياد	مدير عام بنك اليمن والخليج
نوفیق حتیش	نائب مدير عام بنك اليمن والخليج
شرف الدين الكحلاني	عضو اللجنة الاقتصادية العليا
براهيم الحيفي	منتحل صفة رئيس الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات
رائد صالح مسفر الشاعر	مساعد الحارس القضائي صالح مسفر الشاعر
وديع السادة	رئيس وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي الحوثي
رشید ابولحوم	وزير مالية مليشيات الحوثي
سامي السياغي	وكيل قطاع العمليات المصرفية
نبيل المنتصر	وكيل البنك المركزي لقطاع الرقابة على البنوك سابقاً
محمد حجاش	لجنة المدفوعات
امین فایع	لجنة المدفوعات

## القائمة السوداء

الصفة	الاسم
عضو مجلس ادارة البنك المركزي	احمد محمد حجر
عضو مجلس ادارة البنك المركزي	هشاب عبد الكريم العطنة
عضو مجلس ادارة البنك المركزي	حمود علي النجار
مدير الدائرة الإقتصادية في جهاز المخابرات الحوثية	خالد محمد خلیل



# (الخركان الشيئة المنتسبة المن



رئيس الجلس السياسي الأعلى:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية،

وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨ بين أنصار الله وحنفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحنفائه وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢ لمجلس السياسي الأعلى،

وعلى قرار المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ١٦٠١م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته،

وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن القانون المدني،

وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) نسنة ٤٩٤م بشأن الجرائم والعقوبات وتعديلاته،

ويعد موافقة مجلس النواب.

#### ﴿أصدرنا القانون الآتي نصه

مادة (١) : يُسمى هذا القانون (قانون منع التعاملات الربوية ).

مادة (٢) : لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالألفاظ والعبارات التالية أينما وردت في هذا القانون المعاني المبينة أمام كل منها مالم تدل القرينة على خلاف ذلك:

الفائدة: هي الزيادة التي يتم اشتراطها مقابل الحصول على القرض أو مقابل تأجيل

الوفاء بالدين تحت أي مسمى.

فارق سعر العملة: فارق قيمة النقود الورقية بين تاريخ الوفاء بالدين وتاريخ التسليم قياسا على

العملة المقاس بها الصادر بها قرار من البنك المركزي.

خصم الأوراق التجارية: هو دفع البنك قيمة الورقة التجارية قبل استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل

فائدة القيمة المذكورة.

أصل الدين: هو المبلغ المدفوع وقت نشؤ التعامل أو التصرف.

أذون الخزانة: هي سندات تحمل قيمة أسمية يصدرها البنك المركزي ويتعهد بدفع فائدة سنوية

عنيها مقدرة تمثل نسبة منوية من القيمة الأسمية لكل من أكتتب في هذه السندات.

مادة (٣): أ-تمنع التعاملات الربوية بكل صورها في جميع المعاملات المدنية والتجارية التي تجري بين الاشخاص (الطبيعية، الاعتبارية) ويبطل بطلانا مطلقا كل ما يترتب على هذه المعاملات من فوائد ربوية ظاهرة أو مستترة يتم الحصول عليها مقابل الانتفاع بمبلغ من النقود أو مقابل التأخير بالوفاء ومن ذلك:

١- الفوائد التي يتم اشتراطها بأي طريقة يتم الاتفاق عليها مقابل القرض أو التسهيلات أو الودائع أو السندات أو أذون الخزانة أيا كان نوع القرض أو الوديعة أو السند وكذلك الفوائد المترتبة على خطاب الضمان والاعتماد المستندي وخصم الأوراق التجارية وأيا كان مسمى الفائدة (فائدة أو مساهمة أو أرباح).

.

# (الخماه فركت البيئت المنكت ال



- ٢- كل عمولة أو منفعة أيا كان نوعها يتم اشتراطها مقابل القرض أو تأجيل الوفاء به.
- ٣- الزيادة التي يتم اشتراطها في عقود المرابحة والبيع بالتقسيط لأجل النسأ وخلافا للشروط والضوابط الشرعية المحددة في المادتين (٧٧،٥٧٠) من القانون المدني.
- ب -كل عقد أو شرط أو اتفاق يستر فائدة ربوية باطل ولا عمل عليه والمضمر كالمظهر في الربويات، ويطبق بشأن أحكام بيع الوفاء وبيع الدين وبيع السلم وبيع المرابحة أحكام المواد (٧٧٥ إلى ٥٧٩) و (٨٠٠) و (٨٠٠ إلى ٥٧١) و (٥٠٠ إلى ٥٧١)
  - مادة (١) :يطبق بخصوص البيوع الربوية المواد من (٥٦٠) الى (٥٦٩) من القانون المدنى.
- مادة (٥) : لا يعد من قبيل الريا الحكم بفارق سعر العملة عند استحقاق المبيع ونحو ذلك في معاملة مدنية أو تجارية وكذلك الحكم بتضمين الغاصب بأوفر القيم وضمان نقص السعر وكذلك الحكم بفارق سعر العملة على المدين المماطل بالوفاء وفقا للشروط المحددة في المادة رقم (٦) من هذا القانون.
- مادة (٦): ١- إذا كان محل الدين مبلغاً من النقود محدد المقدار ثابتا بالكتابة أو غير متنازع عليه وحال الأداء 

  ومادة (٦): ١- إذا كان محل الدين مبلغاً من النقوء بعد المقدم بطلب إلى المحكمة المختصة لأستصدار آمر أداء 

  ومادة (٦): ١- إذا كان محل المدين بالوفاء به جاز للدائن أن يتقدم بطلب إلى المحكمة المختصة لأستصدار آمر أداء 

  ومادة (٦): ١- إذا كان محل المدين مبلغاً من خلال الحجز على أمواله وفقا لقانون المرافعات والتنفيذ المدني.
  - ٢ إذًا تُبُين للمحكمة تعنت المدين في عدم الوفاء وجب الحكم بحبسه لإجبارة على الوفاء.
- مادة (٧) : مُعَ مراعاة أخكام المادة (٥) من هذا القانون لا يجوز تقاضي الفوائد الربوية الناتجة عن المعاملات المدنية والتجارية المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون التي لم يتم أداءها بعد ، ويلتزم المدين بسداد أصل الدين وفقا لترتيبات السداد المتفق عليها.
- مادة (٨) : يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على أربع سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف ربال ولاتزيد على ثلاثة مليون ربال كل من خالف أحكام المواد (٣، ٤، ٧) من هذا القانون
- مادة (٩): أ- يُلغى العمل بكافة الأحكام والقواعد في القوانين والاتفاقيات الدولية المصادق عليها التي تضمنت جواز العمل بالفائدة الربوية بأي مسمى وردت (فائدة أرباح –مساهمة) وعلى نحو خاص:
- ا الفوائد المنصوص عليها في المواد (٩٠، ٩٨، ٣٥٣، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٩٧، ٤٢٠) من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٩١م بشأن القانون التجاري.
  - ٢- المادتين (٦، ٧) من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥م بشأن الدين العام.
- ٣- المواد (٧) ، (٣/١٣) ، (٣/١/د) ، (٣/١/د) ، (١/٤٢) من القانون رقم (١٤) لسنة
   ٢٠٠٠ بشأن البنك المركزي اليمني.
  - ٤- المواد (٢٨، ٣٤، ٥٥) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي.
  - ٥- المواد (٣٠)، (٤/٥٤)، (٥، ٧) من القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩١م بشأن البريد والتوفير البريدي.
    - ٦- المادتين (٢/٦١) ، (٧٤) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م بشأن البنوك.
- ٧- المادة (٥/١) المتعلقة بالزيادة التي يتم تحصيلها تحت مسمى بيع المرابحة المنصوص عليها في القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦م بشأن المصارف الإسلامية.

(الخماه كوت العِنْت مَا العِنْتِ مَا العِنْتِ مَا العِنْتِ مَا العِنْتِ مِنْ العَمَانُونِيَةُ العِنْدِيَةِ العُمَانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةُ العُمَانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةُ العُمانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةِ المُعَمَانُونِيَةِ العُمَانُونِيَةِ المُعَمَانُونِيَةِ المُعَمَانُونِيَةِ المُعَمَانُونِيَةِ المُعَمِينُ المُعَمَانُونِينَةِ المُعَمَانُونِيَةِ المُعَمَانُونِيَةِ المُعَمِينُ المُعَمَانُونِيَةِ المُعَمِينُ المُعَمَانُونِيِّ المُعَمَانُونِيِّ المُعَانُونِيِّ المُعَمَانُونِيِّ المُعَمَانُونِي المُعَمَانُ المُعَمَانُ المُعَمَانُ المُعَمَانُونِيِّ المُعَمَانُونِيِيَةِ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَلِّي المُعَلِّيِّ الْمُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَمِينِ المُعَلِّي الْمُعَلِّي الْمُعَمِينُ الْمُعَمِينُ الْمُعَمِينِينَ المُعَمِينُ المُعَمِينَ المُعَمِينُ المُعَمِينُ المُعَلِي



ب - يُلغى العمل بكَافِهُ الْأَحْكَام والقوانين والقوانين واللوائح ذات العلاقة بالتحصيل أو الرقابة على تحصيل الفوائد ورسوم الفوائد.

مادة (١٠) : وفقا لأحكام هذا القانون يسدد أصل الدين للدين العام الداخلي وفقا الستراتيجية وطنية تعد لذلك.

مادة (١١) : أ- يتونى البنك المركزي اليمني ووزارتا المالية والصناعة والتجارة متابعة تنفيذ أحكام هذا القانون كل فيما يخصه.

ب- لأغراض إنفاذ أحكام هذا القانون يمنح موظفو البنك المركزي اليمني ووزارتا المالية والصناعة والتجارة الذين يحددهم محافظ البنك المركزي اليمني ووزيرا المالية والصناعة والتجارة "صفة الضبطية القضائية" بقرار من النائب العام يبين فيه الأعمال التي يقوم بها موظفو البنك المركزي اليمني أو الوزارتين بناء على هذه الصفة.

مادة (١٢) : ينشأ بموجب أحكام هذا القانون صندوق الإقراض الحسن بقرار جمهوري يحدد فيه نظام ومهام الصندوق وموارده

مادة (١٣) : يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ويُنشر في الجريدة الرسمية.....

صدر برئاسة الجمهورية - بالعاصمة عنعاء بتاريخ . ١٤٤٤ معما ن/ ١٤٤٤هـ الموافق ي / حاسي ٢٠٢٣م

مهمي محمد الشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى

المرفقات

## ATTACHMENTS ATCH 4 مرفق

#### أولا: بنك اليمن الدولى:-

#### ما تم تحويلة الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي "بشيك" من حساب الشركة النقدى لدى الياباني للصرافة خلال العام ٢٠١٧م

البيـــان	المبلخ
بتاريخ ٢٠١٠-٢٠١٨ تم تحويل المبلغ من الحساب رقم -٧١٥٠٥٠- بابسم ALMUHANISH الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	15,000,000
بتاريخ ٢٠-١٧-٠١م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم -٣١٥٥٣١- بإسم يحيى اليمني للصرافة الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	51,750,000
بتاريخ ٢٣-١٧-١٢م تم تحويل المبلغ بشيك رقم -١٤٨٦١٠٦٧ - باسم الياباني وتم ايداعه في حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	60,000,000
بتاريخ ٢٦-١٧-١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٢٣٨٠٥٠- بلبسم الياباني للصرافة بشيك رقم -١٤٨٦١٠٦ - وتم ايداعه في حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	21,000,000
بتاريخ ٢٠١٧-١٠، تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٥٥٩٨٨٧ و بابسم احمد صالح احمد بشيك رقم - ١٤٧٢٨٣١ و وتم ايداعه في حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	38,000,000
بتاريخ ٢٣-٢٠١٧- تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٢٣٨٠٥٠ ـ بلسم الياباني للصرافة بشيك رقم -١٤٨٦١٠٦ - وتم ايداعه في حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	88,000,000
بتاريخ ٢٧-٢٠١٧- تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٥٥٩٨٨٧ و بابسم احمد صالح احمد بشيك رقم - ١٤٧٢٨٣١١ و وتم ايداعه في حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	50,000,000
بتاريخ ٢٠-١٧-١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٥٥٩٨٨٧ و بابسم احمد صالح احمد بشيك رقم -١٤٧٢٨٣١٦ و وتم ايداعه في حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	60,000,000
بتاريخ ٢١-٤٠٠٢م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٣٧٧١٣٣- بابسم أحمد صالح أحمد بشيك رقم -١٤٧٢٨٣١٣ وتم ايداعه في حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	10,000,000
بتاريخ ۲۰-۲۰۱۷ م تم تحويل المبلغ بشوك رقم - ۱۶۸۲۱۷۲۱ - بإسم الياباني وتم ايداعه في حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	24,000,000
بتاريخ ١٨-٢٠١٢- تم تحويل المبلغ بشيك رقم - ١٤٦٦٥٨١٠ - بإسم الياباتي وتم ايداعه في حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	79,000,000
بتاريخ ٣٧-٢٠١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٩٩١١- بابسم شركة مروج اليمن MUROOJ ALYEMEN بشيك رقم - ٢٤٦٥٨١١ الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	100,000,000
بتاريخ ٥٠-٥٠١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم -٥٩٩١١ - بابسم شركة مروج اليمن MUROOJ ALYEMEN الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	111,000,000
بتاريخ ٢٠١١-١٠٠٥ تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ١٤٦٥٥١١ بليم شركة مروج اليمن MUROOJ ALYEMEN بشيك رقم -٢٠١٧-١٥١ ا- الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	66,000,000

الإجمــــالــي	2,205,250,000
بتاريخ ٢٠١٢-٢١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٣٣٨٠٥٠ باسم الياباني للصرافة بشيك رقم - ١٤٨٦١٠٩ وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	79,000,000
بتاريخ ٢٠٠١-٢١ ٢م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٢٣٨٠٥٠ باسم الياباني للصرافة بشيك رقم - ١٤٨٦١٠٨ وشيك رقم - ١٤٨٦١٠٩ وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	157,400,000
بتاريخ ٢٦-١١-٢٠١م تم تحويل العبلغ من الحساب رقم -٥٩٩١١- بلبم شركة مروج اليمن MUROOJ ALYEMEN بشيك رقم -٢٤٦٥٥٢٢ - الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	158,000,000
بتاريخ ١١-١١-٢١٨م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٢٣٨٠٥٠ باسم الياباني للصرافة بشيك رقم -١٤٨٦١٠٨٦ - وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	38,900,000
بتاريخ ٢٠١١-١١-٢ م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٢٣٨٠٥٠ باسم الياباني للصرافة بشيك رقم -١٤٨٦١٠٨٥ -وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	100,300,000
بتاريخ ٢١-١٩-٢٠١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٢٣٨٠٥٠- بإسم الياباني للصرافة بشيك رقم - ١٦٨٦١٠٨٤- وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	206,000,000
بتاريخ ٢٠-٥-٧١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٧٣٨٠٥٠ باسم الياباني للصرافة بشيك رقم -١٤٨٦١٠٨١ - وتم تحويلة الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	6,000,000
بتاريخ ٢٠١٧-١٠٦م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٣٣٨٠٥٠- بإسم الياباني للصرافة بشيك رقم -١٤٨٦١٠٨٠ - وتم تحويلة الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	230,000,000
بتاريخ ٣٣-٥٠١٧-م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٣٣٨٠٥٠- بإسم الياباني للصرافة بشيك رقم -١٤٨٦١٠٧٩ - وتم تحويلة الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	190,000,000
بتاريخ ٥٥-٥٠-٢٠١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٢٣٨٠٥٠- بإسم الياباتي للصرافة بشيك رقم -١٤٨٦١٠٧٠ - وتم تحويلة الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	72,900,000
بتاريخ ١٥-ه -١٧٠ م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم -١١٩٥١ - بإسم شركة مروج اليمن MUROOJ ALYEMEN بشيك رقم -٢٠١٧ - وتم تحويلة الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	23,000,000
بتاريخ ٢٠١٠-٥٠١٥ م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٢٣٨٠٥٠- بإسم الياباتي للصرافة بشيك رقم -١٤٨٦١٠٧٤ - وتم تحويلة الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	126,000,000
بتاريخ ١٤-٥٠-٢٠١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم -٥٩٩١١- بلبسم شركة مروج اليمن MUROOJ ALYEMEN بشيك رقم -٢٤٦٥٨١ الى حساب الشركة طرف بنك اليمن الدولي (شيكات)	44,000,000

#### ثانياً / البنك اليمنى للإنشاء والتعمير:-

#### ما تم تحويلة الى حساب الشركة طرف البنك اليمني للإنشاء والتعمير "بشيك" من حساب الشركة النقدى لدى الياباني للصرافة خلال العام ٢٠١٧م

البيــــان	المبلسغ
بتاريخ ٢٠١٧-١٠٦م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٨٨٨٢٩١٠٧٣٩٩٩٩٥٨٠٢ - باسم احمد صالح الفيصلي وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف البنك اليمني (شيكات)	14,200,000
بتاريخ ١٧-٤ - ٢٠١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٨٨٨٢٩١٠٧٣٩٩٩٥٠٠٠ - باسم احمد صالح الفيصلي وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف البنك اليمني (شيكات)	10,000,000
بتاريخ ٤٠٠٥-٠١٧م تم تحويل العبلغ من الحساب رقم - ٨٨٨٢٩١٠٧٣٩٩٩٥٠٨٠ - باسم احمد صالح الفيصلي وتم تحويل العبلغ الى حساب الشركة طرف البنك اليمني (شيكات)	120,600,000
بتاريخ ١١-٥٠-٢٠١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٨٨٨٢٩١٠٧٣٩٩٩٥٨٠٢ - باسم احمد صالح الفيصلي وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف البنك اليمني (شيكات)	20,000,000
بتاريخ ١٦-٥٠-٢٠١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٨٨٨٢٩١٠٧٣٩٩٩٥٨٠٢ - باسم احمد صالح الفيصلي وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف البنك اليمني (شيكات)	34,100,000
بتاريخ ٣١-٥٠-٢٠١٧م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٨٨٨٢٩١٠٧٣٩٩٩٥٨٠٢ - باسم احمد صالح الفيصلي وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف البنك اليمني (شيكات)	166,000,000
بتاريخ ١١-١١-٢١م تم تحويل المبلغ من الحساب رقم - ٨٨٨٢٩١٠٧٣٩٩٩٥٨٠٢ - باسم احمد صالح الغيصلي شيك رقم - ٩١٧٣٧٢٣ - وتم تحويل المبلغ الى حساب الشركة طرف البنك اليمني (شيكات)	60,800,000
الإجمــــالــي	425,700,000





الْفَكُورِكِ مَا لِلْجَمَعِينَ مِن النيابة المتاصة النيابة الجزالية المتخصصة

السرقم، ۱۹۸۷ مرای، انشاریخ: ۲۸۹ مرای، الرفقان:

الأخ / مدير ينك التعسامن الاسلامي

تحية طبية ويقدون

بالإشارة الى الأحكام القضائية الصادرة من المحكمة الكرائية الإنتفاقة المحكمة بالأمادة والمحكوم عليه عبد ربه منصور هادي في القضية رقم 102 لمنة 2019م ع ج والتي قضت بإدانته بتهمة المساس باستقلال الجمهورية اليمنية وإعانة العنو والتخابر مع العنوان والتخابر مع دولة الاحتلال اسرائيل ومعاقبته بالإعدام تعزيزاً ومصادرة جميع أمواله النابئة والمنقولة ، وبالإشارة الى مذكرة الاخ رئيس لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة رقم 2021/4174 وتأريخ 26/14174 منسور هادي النتية المحجوز عليه عبد ربه منصور هادي النتية المحجوز عليها لديكم هي الوضحة في الجدول التالي:

	نوع الحساب	الملة	المبلغ المحجوز	اسم العميل
رةم الحساب 001-886-271107-000		ريال يمتى	31.289.623.900	19100
112-682-211101-000		ريزل سعودي	636.221.984.25	عيدرية منصور
112-886-211101-000	137.0	ويال يسنى	907.722.643,44	هادي

وأنه قد ثم فتح حساب لدى البنك المركزي خاص بإدارة الاموال النستردة والمصادرة تحت اشراف الليابة العلمة.

#### dl 19

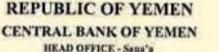
يتم نقل تلك الأموال المحكوم بمصادرتها سالفة التكر من لديكم الى البنك المركزي وابداعها في الحساب رقم (10012-10012) ويال يمني والحساب رقم (10012-06/1215) وبأل سعودي الخاصين بإدارة الاموال المستردة والمصادرة تحت اشراف النيابة العامة واشعارنا بما يفيد ذلك في اسرع وقت ليتسلى لذا التصرف وفقاً للقالون:

وتقبلوا خالص تحدادان

عبطد إلى محمد زهرة رئيس النياية الجزائية المنتفصصية بالأماثة

صورة مع التحية لمطلي الاخ الثاب العام

تجيب



الفرهورت ترافيت البناك المركزي اليملي المركل الرنيسي وصلعاء التاريخ: 2021/06/28

ودسة ممج الطومات الالسا C.L. 7.27.

وحدة جمع المعلومات المالية OPL: 23.T.21/977 Financial Information Unit

عاجل

(تعميم الى جميع منشاءات وشركات الصرافة العاملة في الجمهورية)

للمترم

الأخ/ المدير المام

تنية طيبة ويعد.

#### الموضوع/ المجر على جميع اموال وارصدة بنك النضامن الاسلامي

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، وإلى مذكرة الاخ/ رئيس النيابة الجزائية المتخصصة بالأمانة القاضي/ عبدالله محمد زهرة رقم (3830) يتاريخ 2021/6/27م والمسلمة الينا بتاريخ 2021/6/28م بخصوص الحجز على جميع اموال بنك التضامن الاسلامي المودعة في جميع القطاعات المصرفية.

يتم حجز جميع اموال وارصدة بنك التضامن الاسلامي المودعة لديكم في أي صورة كانت فوراً وموافاتنا بجميع الاموال والارصدة المحجوزة يومنا هذا.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير.،

رئيس وعدة جمع العلومات الالية

فلكس : 274113 تلباون 274093 من . ب 393 صنعاء – الهمهورية البناية Sana's Y.R البناية 154 : 274093 P.O.Box:393 ا

المرفقات

#### **ATTACHMENTS**

## مرفق ATCH 8

#### CENTRAL BANK OF YEMEN HEAD OFFICE Sana'a



(50	بىال	50	14	di
Ov.		_v	_	Ψ.

التاريخ:

الرقسم:

Date:

NO:

1173

قطاء الرقابة على البنوك

الإدارة العامة للنقد الأجنبي وشؤون الصرافة

المحترمون

الأخوة/شركات ومنشآت الصرافة

بعد التحية ؟؟

#### الموضوع/ العملة المزيفة من فئة ألف ريال (1,000) ريال

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، وإلحاقًا بمذكرتنا رقم 4094 بتاريخ 2021/8/17م المتضمنة الإشارة إلى البيان الصادر عن البنك المركزي بتاريخ 2021/6/22م بشأن منع التعامل أو حيازة أو نقل العملة المزيفة من فئة (1,000) ريال التي يبدأ رقمها التسلسلي بغير حرف (أ) والمدون عليها عام (1438هـ ـ 2017).

وعليه ، نؤكد على ماورد بضرورة إلتزام شركات ومنشآت الصرافة بالتحري عند فحص أوراق العملة فئة ألف ريال فور إستلامها من قبل المتعاملين معها، وتحريز العملات المزيفة، وإبلاغ غرفة العمليات فور تلقيها وذلك على الأرقام التي سبق إعلامكم بها كالتالي:(779240027 – 779240028)

كما نوكد على ضرورة تخريم العملات المزيفة التي يتم ضبطها دون المساس بالحرف والرقم التسلسلي، وتسليم تلك العملات المحرمة مع محاضر الضبط إلى قطاع العمليات المحلية في المركز الرئيسي بالبنك المركزي، أو فروع البنك المركزي في الجمهورية.

و تقبلوا تحياتنا ؟؟؟

سامى على السياغي وكبل قطاع الرقابة على البنوك

> الجمهورية اليمنية- صنعاء تلقون التحويلة: 274054 فاكس: 297814 ص.ب:59 Republic of Yemen-Sana'a Tel operator:274054 Fax:297814 B.O.Box 59 E-mail:ba.dept@centralbank.gov.ve

Yemen Banks Association	جمعية البنوك اليمنية (YBA)
No :	الرقيم، ك / 3 ع في الأولية / 1 / 3 ع في التاريخ / 1 / 3 ع في التارغ / 1 / 3
Date	TICY / 1/ 2 / 1/2011
	فضيلة القاضي/ أحمد يحيى المتوكل رئيس مجلس القضاء الأعلى المحتر
	السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،
التز اماتها لعملانها نقدا	الموضوع: عدم قدرة البنوك على سداد

تود جمعية البنوك اليمنية أن تنقل لفضيلتكم ازكى التحيات والتقدير لجهودكم في خدمة القضاء والقضاة متمنينا لكم دوام التوفيق والمنداد، إشارة إلى الموضوع أعلاه ونظراً للظروف القاهرة التي تعيشها البلاد نتيجة للعدوان السعودي الأمريكي على البلاد والحصار البري والجوي والبحري الذي تتعرض له وهذه الحرب لم تكن حرب عسكرية مسلحة وحسب وإنما امتدت إلى حرب اقتصادية وهي أشد خطورة وأكثر ضرراً على المواطن اليمني. ونظرا لشحة وانعدام السيولة النقدية والتي يعلمها الجميع والتي أدت الى توقف صرف مرتبات الموظفين وعدم قدرة البنك العركزي على توفير السيولة للبنوك العاملة مما أدى الى اعتبار كل أموال البنوك التي هي في الاصل أموال المودعين أرصدة حسابيه، غير نقديه لكل الأموال التي لديه ولا يستطيع أي بنك تسييل ارصدته في البنك المركزي إلى أموال نقدية وبالتالي عجزت البنوك عن الوفاء للمودعين بحقوقهم نقداً مع الإقرار بها. رغم كل الصعوبات والظروف القاهرة التي يعلمها الجميع إلا اننا نجد بعض القضاة في المحاكم يحكمون للمودعين بتسليم أموالهم نقدا وهذا إجراء قابل للقيد من قبل البنوك أو اصدار شيكات على البنك المركزي خصما من حسابتهم طرف البنك المركزي في ظل الظروف الحاليه يستحيل تنفيذها وخصوص أن الشيكات تعتبر اداة وفاء كما أن كل اموال المدين ضامنه لدينه وما سيترتب على الأحكام والأوامر من أثار و تداعيات خطيرة إذ تخشى البنوك من أن يستغل العملاء اصحاب الودائع الكبيرة هذا التوجه ويقومون برفع قضايا امام المحاكم مطالبين برد ودانعهم دفعة واحده ونقدا الامر الذي سيكون له وبكل تأكيد نتائج كارثية على القطاع المصرفي و الاقتصادي بشكل عام. كما يؤدي إلى تعرض قيادات البنوك العليا ومسؤوليها إلى المضايقة والتهديد بالحبس الأمر الذي يجعل الجمعية ترجوا من فضياتكم التدخل بالتوجيه إلى القضاة بوقف هذا التوجه لحماية القطاع المصرفي و نحن على ثقة بأنكم لن ترضون بتعريض القطاع المصرفي الذي يعيش وضعا صعبا منذ بداية الحرب لمزيد من المشاكل و الهزات التي قد تؤدي لا سمح الله إلى فقدان سمعته و اهتزاز وضعة، الامر الذي قد يجبر بعض مؤسساته أن تتوقف عن العمل تماما لذلك نرجو من فضيلتكم تفهم الوضع والتوجيه بعدم إصدار أحكام وأوامر قضانية خاصة بالدفع نقدا لأي التزامات قديمة نشأت في أو قبل 2016م نظرا للظروف القاهرة وعدم قدرة البنك المركزي تسييل ما يقابلها من أرصدة البنوك لديه.

شاكرين تعاونكم واهتمامكم وتفهمكم

ودمتم في جفظ الله ورعايته محمول خالد ناجي المركب القائم باعمال رئيس محلس

> بارع الزبيري - ص.ب، ١١٣١٨ - صنعاء - الجمهورية اليمنية ابن ١٩ / ٨٠٠٠٨ - ١ - ١٩٦٧ فاكس، ١٩٢٠ - ١ - ١٩٧٠ ،

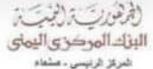
beirl Sreet - P.O.Box: 11318 Sana'a - Rep. of Yemen

--- + --- +967 -1- 242305

## مرفق 10 ATCH







الدريخ: 2021/06/28

I rack and finless or the C. T. 1. 7:27

definite a construction of the construction of

وحدة جمع المعلومات المالية OPL 23 T-21/977 Financial Information Unit

علجل

(تعديم الى جميع متشاءات وشركات الصرافة العاملة في الجمهورية)

للمترم

الأخ/ المدير العام

تحبة طيبة ويعد

#### الموضوع/ المجرز على جميح اموال وارصدة بنك التضامن الاسلامي

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، والى مذكرة الاخ/ رئيس النيابة الجزائية المتخصصة بالأمانة القاضي/ عبدالله محمد زهرة رقم (3830) بتاريخ 2021/6/27م والمسلمة الينا بتاريخ 2021/6/28م بخصوص الحجز على جميع اموال بنك التضامن الاسلامي المودعة في جميع القطاعات المصرفية.

يتم حجز جميع اموال وارصدة بنك التضامن الاسلامي المودعة لدبكم في أي صورة كانت قوراً وموافاتنا بجميع الاموال والارصدة المحجوزة يومنا هذا.

#### وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،



قَلَس : 274112 كَبُلُونَ \$274099 من . ب \$39 سَلَحَاء – الْمِمِورِيةَ الْرَشَيَّة \$4.2 (\$274095 P.O.Box:293) الما 3 274113 الما 3 374113 الما 3 374113 المائية المائية

## مرفق 11 ATCH



## L'ENTRAL BANK OF YEMEN HEAD OFFICE Sana'a



مبزاد المركزى اليهاي المركز الرئيسي

سرحس احربيسم صنعصاء

التاريخ: ٢٦٦

Date:

قطاع الرقابة على البنوك الإدارة العامة للنقد الاحتيد وشؤون الصرافة

الإدارة العامة للنقد الأجنبي وشؤون الصرافة NO:\_\_\_\_\_\_

## تعميم رقم (83) لسنة 2021م موجه إلى كافة منشآت وشركات الصرافة وفروعها

المحترمون

الأخوة/ منشآت وشركات الصرافة وفروعها

بعد التحية ١١١

إستناداً إلى القوانين المصرفية وتعليمات سرية البيانات المالية، ودون الإخلال بأحكمام قانون الضرائب والزكاة.

وعليه؛ يُمنع موافاة أي جهة كانت بأي بيانات إلا بعد أخذ الموافقة المسبقة من البنك المركزي وفق القوانين والتعليمات النافذة، وفي حال وجود أي شكوى أو إشكالية إسذا الشأن فيتم التواصل بشكل مباشر مع البنك المركزي قطاع الرقابة على البنوك الإدارة العامة للنقد الأجنى وشؤون الصوافة أو عبر جمعية الصوافين اليمنين.

#### ملاحظة:

• يتوجب على كل شركة أو منشأة صرافة نشو هذا النعميم في لوحة الإعلانات لمراكزها وفروع شركالها.

وتقبلوا تحياتنا ااا



المعورية البنية- منعاء تلتون: 298758 -01 فاكس: 297814 ص.ب. 59

المرفقات

## مرفق ATCH 13



المحترم

الأخ / محافظ البنك المركزي

الملاء عليهم ورجمة الله وبركاته .. وبعد

بناء على أمر النيابة الجزانية المتخصصة الصادر برقم (٣٧٦) وتاريخ ٢٠١٧/١١/١٠م بتكليفنا بإجراء الحجز التحفظي على ممتلكات الخونة المبينة أسمانهم بالكشف المرفق وعدهم (١٢٢٣) اولهم ابتهاج عبدالله الكمال واخرهم يوسف حسين مهدي المرفق لكم صورة منه.

وعليه وتنفيذا لامر النيابة الجزائية فإننا نامل منكم التعميم على كافة البنوك الرسمية والاهيليه باجراء الحجز التحفظي على جميع الحسابات البنكية بأسماء الخونة المحجوز على ممتلكاتهم والمبينة أسمانهم بالكشف المرفق.

وتقبلوا خالص تحياتنا والتقدير ""

اللسواء / عبد الحكيم هاشم الخيد والخيد الحكيم هاشم الخيد والخيد الحكيم هاشم الخيد والخيد والمستلام ممثلك والخونة

صورة مع التحية للأخ

- . رئيس المجلس السياسي الأعلى
  - . معثي الذائب العام
- رنيس النيابة الجزانية المتخصصة



# HOUTHIDESTRUCTION OF THE BANKING SECTOR

"Money Laundering and Looting"



Regain
Yemen

َ فهرس

INTRODUCTION	4-3
OVERVIEW OF THE BANKING SECTOR	6-5
CONSOLIDATED BALANCE SHEET OF COMMERCIAL & ISLAMIC BANKS	8-7
DEPOSITS	10-9
BANKING SECTOR INDICATORS	15-11
LOANS & ADVANCES	16
HOW DID THE HOUTHI COUP AFFECT THE BANKING SECTOR	17
CASH LIQUIDITY CRISIS	19-18
OVERDRAFT WITHDRAWALS	20
OVERDRAF PUBLIC DEBT TOOLS T WITHDRAWALS	21
YEMENI RIAL DETERIORATION	21
MONETARY POLICY DIVISION	22
LETTERS OF CREDIT	24-23
PROHIBITION OF TRADING NEW CURRENCY DENOMINATIONS	24
TARGETING BANKS	25
EXTERNAL ISOLATION	25
BANKS FAILURES	27-26
CREATING GHOST ACCOUNTS	28
CHECKS IN EXCHANGE FOR CASH	29
LOOTING CUSTOMER ASSETS	30
BANNING USURIOUS TRANSACTIONS DECREE	32-31
THE CONSEQUENCES OF THE HOUTHI TARGETING OF THE BANKING SECTOR ON BANKS	36-33
RECOMMENDATIONS	37
BLACKLIST	39-38

## **INTRODUCTION**

- As a result of the Houthi coup, various forms of damage have been inflicted on the banking sector, ranging from the banks' relationship with their customers, to their relationship with authorities, as well as their internal branches and their relationship with the global banking sector.
- The banking sector has been forced to operate in a challenging environment characterized by a severe cash liquidity crisis and a lack of trust from depositors due to restrictions on withdrawing deposits in local and foreign currencies from banks. This has led to the emergence of other forms of informal banking activities, including currency trading, unofficial transfers, and the proliferation of dollarization, among other manifestations that highlight the extent of the chaos experienced by the Yemeni banking sector.
- The banking sector has been affected by the economic war waged by the Iran-backed Houthis, starting with the ban on the circulation of the national currency, which has exacerbated the cash liquidity crisis. In addition, banks have been compelled to refrain from dealing with the Central Bank of Yemen (Aden) or participating in documentary credits or auctions organized by it, and international organizations have been advised not to engage with certain banks under the pretext of their affiliation with the Central Bank of Yemen (Aden).
- The Houthi restrictions and arbitrary actions have divided the banking sector and led to the establishment of multiple headquarters for a single bank. They have also limited internal transfers and increased transfer fees due to the different values of the new and old editions of the national currency.
- Like other sectors of the economy, the Houthis have worked diligently to destroy the banking sector while supporting exchange establishments. Banks have been subjected to conflicting regulations, in addition to raids, arrests, and kidnappings of banking professionals, while exchange establishments have received complete and absolute support. They have been given special accounts for the supply of petroleum and household gas sales, which have become a cash reserve exceeding what is held in bank vaults. This has affected the flow of goods and services and exacerbated the humanitarian crisis.

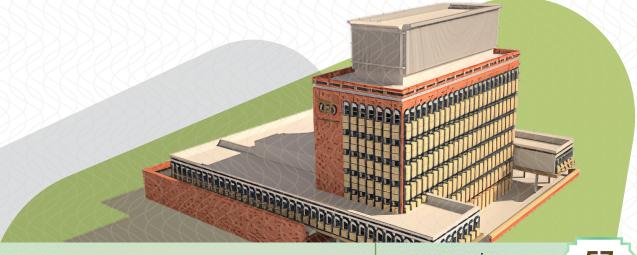
## **INTRODUCTION**

- The Houthis' imposition of an exchange rate for the Yemeni rial against foreign currencies is illogical and does not correspond to the economic situation. It has served as a tactic to plunder remittances from expatriates and funds from humanitarian organizations. They have acted as the sole purchaser of these funds through what is known as the Payments Committee, ensuring that companies affiliated with their leadership obtain foreign currency at a low rate that does not align with the continuous increase in prices of goods in their controlled-areas.
- The Houthis have also used the banking sector for money laundering and looting, as well as to legitimize these activities by opening fake accounts under the names of fictitious companies in order to circumvent international agreements to combat money laundering. They have also exploited relationships with some banks to involve them in illegal arms deals and finance acquisitions of public, private, and mixed-sector companies. The Houthis have enacted unconstitutional laws to freeze bank accounts, confiscate deposit interests and deposits themselves, and prevent banks from collecting any form of interest on most banking operations, which will accelerate the bankruptcy of banks in the near future.



#### **OVERVIEW OF THE BANKING SECTOR**

- The Yemeni banking sector consists of 24 banks, divided into 7 local commercial banks, 4 local Islamic banks, 7 microfinance banks, 4 branches of foreign banks, and 2 specialized banks.
- All of these banks provide their various services to the public through 534 branches and offices distributed in different regions of the country.
- As of December 2022, the number of accounts opened in these banks reached 4,822,555 accounts.
- Comprehensive banking services are mainly concentrated in major cities, while other cities and rural areas lack some of these services, except for money transfer services, which are carried out through bank branches, exchange companies, and post offices scattered in those areas.
- Most of the banks' investments are concentrated in government securities (treasury bills, Islamic bonds, and other securities), with a value of 1.9 trillion Yemeni riyals, accounting for 36.7% of the total assets value at the end of December 2022.
- Due to the severe cash liquidity crisis in the banking sector and the government's inability to circulate treasury bills, banks have become unable to meet their obligations to depositors. This has led them to impose limits on cash withdrawals in local and foreign currencies, based on the liquidity conditions available to each bank. As a result, depositors have turned to placing their money in the parallel market or speculating in real estate as an alternative to investing in banks.



## OVERVIEW OF THE BANKING SECTOR

No No	البنك	سنة التأسيس	المركز الرئيسي	رأس المال المدفوع	ملكيه راا  الحكومة	س المال  النسىة
1	البنك المركزي اليمني	1971	عدن	6000	الحكومة	100%
2	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962	صنعاء	15000	خاص الحكومة	49% 51%
3	البنك الأهلي اليمني	1969	عدن	10000	الحكومة	100%
4	البنك العربي	1972	صنعاء	6000	أجنبي	100%
5	بنك التسليف للإسكان	1977	صنعاء	200	خاص الحكومة	3% 97%
6	بنك اليمن الدولي	1979	صنعاء	15000	خاص أجنبي	85% 15%
7	بنك اليمن والكويت	1979	صنعاء	6000	خاص	100%
8	بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982	عدن	17000	الحكومة	100%
9	مصرف الرافدين	1982	صنعاء	6500	أجنبي	100%
10	البنك التجاري اليمني	1993	منعاء	8000	خاص الحكومة	90% 10%
1	البنك الاسلامي للتمويل	1995	منعاء	4394	خاص أجنبي الحكومة	73.5% 22% 4.5%
12	بنك التضامن الاسلامي	1996	منعاء	20000	خاص أجنبي	96.7% 3.3%
1:	بنك سبأ الاسلامي	1997	صنعاء	9292	خاص أجنبي	85% 15%
14	بنك اليمن والخليج	2001	طنعاء	1250	خاص أجنبي الحكومة	77% 22% 1%
1!	بنك اليمن والبحرين	2002	صنعاء	6000	خاص أجنبي	57% 43%
16	بنك قطر الوطني	2007	صنعاء	6000	أجنبي	100%
1	بنك الأمل للتمويل الأصغر	2008	طنعاء	3760	الحكومة خاص أجنبي	45% 20% 35%
18	مصرف الكريمي للتمويل	2010	صنعاء	10000	خاص	100%
19	بنك القطيبي	2021	عدن	5000	خاص	100%
2	بنك البسيري للتمويل الاصغر	2022	عدن	5000	خاص	100%
2	يونايتد بنك ليمتد	1972	صنعاء	6016	أجنبي	100%
2	بنك عدن للتمويل الاصغر	2022	عدن	5	خاص	100%
2	بنك بن دول	2023	حضرموت	5	خاص	100%
24	بنك انماء للتمويل الأصغر	2023	عدن	5	خاص	100%
2	بنك حضرموت التجاري	2023	حضرموت	#	خاص	100%

## الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية CONSOLIDATED BALANCE SHEET OF COMMERCIAL & ISLAMIC BANKS

## IN MILLIONS OF RIALS( بملايين الريالات)

Items	2014	2022	البنود
Assets	2,810,001.80	5,243,513	الاصول
Foreign Assets	504,305.90	904,458	الاصول الخارجية
Foreign Currency	49,015.40	132,880.30	نقد اجنبي
Banks Abroad	243,023.10	359,543.00	بنوك في الخارج
Non-residents	0	0	غیر مقیمین
Foreign Investment	212,267.50	412,035.00	استثمارات اجنبية
Reserves	302,226.50	1,399,338.00	الاحتياطي
Local Currency	44,021.00	264,734.40	نقد محلي
Deposits with CBY	258,205.50	1,134,603.20	ارصدة لدى البنك المركزي
Loans & Advances	1,844,791.30	2,264,807.00	القروض والسلفيات
Government	1,287,319.80	1,926,845.00	الحكومة
Public Enterprises	34,234.80	0	المؤسسات العامة
Private Sector	523,236.70	337,962.10	القطاع الخاص
Certificate of Deposits	0	0	شهادات ایداع
Treasury bills purchased from CBY	1,743.00	0	ذون خزانة مشتراة من البنك المركزي (ريبو)
Other Assets	156,935.10	674,910.20	اصول اخرى

<sup>\*</sup>THE CONSOLIDATED BUDGET FOR BANKS DOES NOT INCLUDE BANKS LICENSED DURING THE YEAR 2023

## الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية CONSOLIDATED BALANCE SHEET OF COMMERCIAL & ISLAMIC BANKS

## IN MILLIONS OF RIALS( بملایین الریالات)

Items	2014	2022	البنود
Liabilities	2,810,001.80	5,243,513.00	الخصوم
Deposits	2,225,701.50	3,810,951.00	الودائع
Government	10,689.40	0	الحكومة
Demand	269,377.00	935,923.70	تحت الطلب
Time	861,964.40	908,392.10	لأجل
Saving	205,357.60	329,197.00	الادخار
Foreign Currency	825,191.10	1,555,259.80	بالعملات الاجنبية
Earmarked	53,122.10	82,178.20	مخصصة
Foreign Liabilities	39,315.50	22,372.00	الالتزامات الخارجية
Banks Abroad	36,977.30	22,371.80	بنوك بالخارج
Non-residents	2,338.30	0	غیر مقیمین
Borrowing from banks	0	0	سلفيات من بنوك خارجية
Other Liabilities	544,984.80	1,410,191.00	خصوم أخرى
Loans from CBY	1,552.00	6,831.00	سلفيات من البنك المركزي
Capital & Reserves	227,772.40	520,856.40	رأس المال والاحتياطي
Other Liabilities	315,660.40	882,503.20	خصوم متنوعة

THE EVALUATION PRICE IS 400/\$ IN 2022 AND THE PRICE IS 215/\$ IN 2014

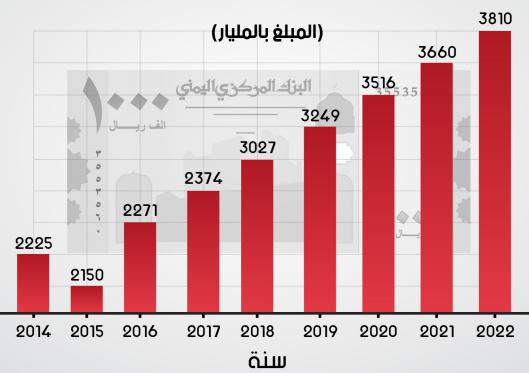
## **DEPOSITS**

- The value of deposit accounts in commercial and Islamic banks increased by YR1.58 trillion, or 71%, compared to 2014, reaching YR3.81 trillion by the end of the fiscal year 2022.
- Government deposits in commercial and Islamic banks decreased to zero by the end of the fiscal year 2022, compared to 2014. This is due to the withdrawal of deposits by Houthis and government entities from commercial and Islamic banks.
- The balance of demand deposits increased by YR666.5 billion, or 247%, reaching YR935.9 billion by the end of the fiscal year 2022, compared to 2014.
- The balance of time deposits increased by YR46.4 billion, or 5.4%, reaching YR908.3 billion by the end of the fiscal year 2022, compared to 2014.
- The balance of savings deposits increased by YR123.8 billion, or 60%, reaching YR329.1 billion by the end of the fiscal year 2022, compared to 2014.
- The balance of foreign currency deposits increased by YR730 billion, or 88%, reaching YR1.55 trillion by the end of the fiscal year 2022, compared to 2014.
- The balance of allocated deposits increased by YR29 billion, or 54%, reaching YR82.1 billion by the end of the fiscal year 2022, compared to 2014.
- The reason for the increase in the value of demand deposits, time deposits, savings deposits, foreign currency deposits, and allocated deposits is the Houthis' prevention of depositors from withdrawing their money from commercial and Islamic banks in Yemen, especially during the period from 2015 to 2022.
- This was achieved by not allowing banks to withdraw from their current account balances at the Central Bank of Sana'a, which amounted to YR1.13 trillion by the end of the fiscal year 2022, as well as the non-payment of commercial banks' dues for government borrowing (domestic debt) in the past years, which amounted to YR1.92 trillion by the end of the fiscal year 2022, and is expected to exceed YR2.2 trillion by the end of March 2023. This has led to the inability of banks to fulfill their obligations towards depositors.

000 100

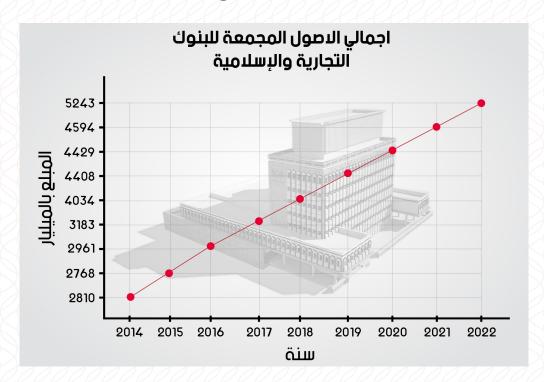
## DEPOSITS







- Total assets of Yemeni banks reached YR5.24 trillion at the end of December 2022. The share of banks in the total assets of the banking sector as of the end of December 2022 (divided according to their nature of activity and ownership) is as follows:
  - A) Government banks accounted for 30.3%, with assets reaching YR1.58 trillion at the end of 2022.
  - B) Local private commercial banks accounted for 28.8%, with assets reaching YR1.51 trillion at the end of 2022.
  - C) Islamic banks accounted for 20.1%, with assets reaching YR1.05 trillion at the end of 2022.
  - D) Microfinance banks accounted for 11.8%, with assets reaching YR619.4 billion at the end of 2022.
  - E) Branches of foreign banks accounted for 9%, with assets reaching YR470.6 billion at the end of 2022.
- The consolidated budget of commercial and Islamic banks in Yemen in 2022 increased by YR2.43 trillion, or 86.6%, reaching YR5.23 trillion.



■ This increase does not correspond to the growth in the volume and value of the cash supply of the Yemeni rial in the market. The cash supply of the Yemeni rial increased to 3.70 trillion at the end of 2022, a 334% increase compared to 854.9 billion at the end of 2014.

- Foreign assets of banks decreased by \$84.46 million, or 3.6%, in 2022, reaching \$2.26 billion, compared to \$2.34 billion in 2014. This decrease is due to the evaluation of assets at a rate of 400 rials/dollar, which is lower than the prevailing market rate as of December 31, 2022.
- The external liabilities of commercial and Islamic banks reached \$55.9 million at the end of 2022, compared to \$182.8 million in 2014, resulting in a decrease of \$126.86 million due to the lack of confidence in the external banking sector and the control of Houthis over the Yemeni banking sector.
- The consolidated budget of banks shows that the total external assets of banks, which amounted to YR904 billion in 2022, represent only 17% of the total assets of banks. This increases the risks and reduces the role of banks in trade, leading to an increase in the trade deficit and affecting the stability of the Yemeni rial exchange rate, exacerbating the humanitarian crisis.
- The control of Houthis over the capital Sana'a, where most bank centers are located, has made banks unable to enhance their accounts abroad or open new accounts due to many international financial institutions raising the risk rating of Yemen. Many countries have included Yemeni financial institutions in their sanction lists, especially the US sanctions lists, which recently included money exchange companies on charges of dealing with Houthis affiliated with the Iranian Revolutionary Guard and the Lebanese Hezbollah terrorist organizations.
- Under normal circumstances, the current account balance of banks does not exceed 5% of the total value of deposits, which is used in clearing operations between banks. However, it increased to YR1.39 trillion in 2022, compared to YR302 billion in 2014, a 363% increase, which increases the risk of banks in fulfilling their obligations towards depositors and financing imports of goods and services.



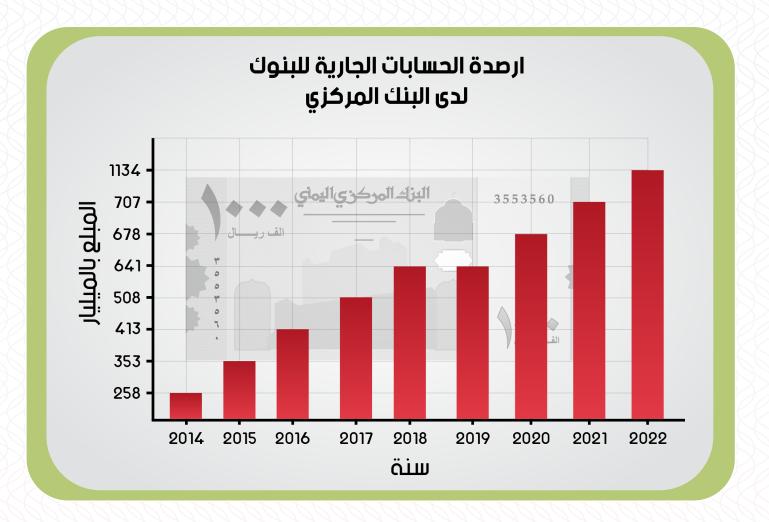
• Analyzing the consolidated financial statements of banks as of December 2022 reveals the magnitude of the disaster facing banks. It appears that the available funds at banks account for only 10% of depositors' rights, while Houthis seize 90% of depositors' rights, which they confiscated with their control over the Central Bank in Sana'a. The cash balance in bank vaults in December 2020 was about YR397 billion, which is weak compared to depositors' rights, which reached YR3.81 trillion at the same date, due to the bankruptcy of many sectors, leading debtors to default on their payments due to major financial difficulties.

- The increase in the current account balance over the past three years indicates the increase in the amount of funds controlled by the Houthis, especially by banks when dealing with the Central Bank in Sana'a. This led to an increase in frozen funds at the Houthi-controlled bank in Sana'a to YR1.13 trillion, accounting for 30% of the value of deposits under the name of bank balances.
- When the Houthis apply what is known as the law prohibiting usurious transactions and transfer the investment balances of banks in public debt instruments (treasury bills, Islamic bonds, repurchase) to new frozen current accounts worth YR1.92 trillion, the volume of frozen and looted funds will increase to YR3.06 trillion, accounting for 80% of depositors' funds.
- The following table illustrates the details of the total balances of commercial and Islamic banks in the Central Bank of Yemen, Sanaa, at the end of the fiscal year 2022:

## A TABLE SHOWING THE TOTAL BALANCES OF COMMERCIAL BANKS IN THE CENTRAL BANK OF SANA'A 2022:

Account	In Million Riyals	
Central Bank, Current Account	808,275.90	
Central Bank, Legal Reserve	300,390.80	
Other Balances	25,936.50	
Total deposits with CBY	1,134,603.20	

1000 10



The Houthis have withdrawn YR1.134 trillion from the current account balances of commercial and Islamic banks at the Yemeni Central Bank between 2015 and 2022 to finance their coup against the state and constitutional legitimacy. These billions belong to depositors who are unable to withdraw their funds from Yemeni banks.



## **LOANS & ADVANCES**

#### **INVESTMENTS OF COMMERCIAL AND ISLAMIC BANKS IN YEMEN**

Items	2014	2022	البند
Loans & Advances	1,844,791.30	2,264,807.00	القروض والسلفيات
Government	1,287,319.80	1,926,845.00	الحكومة
Public Enterprises	34,234.80	0	المؤسسات العامة
Private Sector	523,236.70	337,962.10	القطاع الخاص
Certificate of Deposits	0	0	شهادات ایداع
Treasury bills purchased from CBY	1,743.00	0	اذون خزانة مشتراه من ) البنك المركزي ( ريبو

- The balance of loans and advances increased by YR420 billion and by 22.8% to reach YR2.26 trillion in the year 2022, compared to YR1.844 trillion in the year 2014. This is due to the increase in loans provided to the government by YR639.5 billion and by 49.7% compared to the fiscal year 2014, reaching YR1.9 trillion by the end of the year 2022, distributed as YR1.8 trillion in treasury bills, YR88 billion in other government securities, and YR9 billion in Islamic bonds.
- The volume of loans provided to the private sector in the year 2022 reached YR337 billion, a decrease of 35% compared to the year 2014. This reflects the low efficiency of the private sector in borrowing from banks due to the banks' inability to inject more money and attract new depositors to develop domestic investments. On the contrary, the amount of doubtful debts increased in the year 2022 to YR263 billion, compared to the year 2014. This is a natural result of the bankruptcy of many economic sectors, especially in the construction sector, where the Houthis refused to pay any dues or settlements towards their obligations to the private sector in their controlled-areas.
- • The decrease in the net balance of classified loans and facilities to YR63.4 billion is a dangerous indicator of the inability of borrowers from commercial and Islamic banks to repay their obligations.

## HOW DID THE HOUTHI COUP AFFECT THE BANKING SECTOR

- The Houthi coup had a devastating impact on the Yemeni banking system, creating significant cracks and posing existential threats to the sector's ability to function as it did before the crisis.
- The Houthis have exploited the war to gain full control over the banking sector, destroying it and replacing it with exchange facilities that have helped the Houthis obtain funding from abroad and bypass anti-money laundering and terrorist financing measures.
- The banking sector faced challenges due to the Houthi's coup, including:



## **CASH LIQUIDITY CRISIS**

- Yemen heavily relies on direct cash transactions, as electronic payment methods are extremely limited. The total cash in circulation in the local market was estimated at YR3.707 trillion by the end of 2022. Attempts to launch any form of electronic currency have not been successful, leading to a heavy reliance on cash transactions.
- Dealing with cash in developing countries is considered a common practice for payment, despite the high level of risk, especially in exceptional situations like the one Yemen is currently going through.
- The banking sector faced a severe liquidity crisis due to several reasons, including:
- Overdraft withdrawals.
- 2. Banks' investments in public debt tools.
- 3. The Houthis have been dissipating the legal reserves of commercial and Islamic banks held at the CBY of Sana'a. They have also excessively increased the balances of current accounts of commercial and Islamic banks on the central bank's side, without allowing any withdrawals from those balances.
- 4. The Houthis collect state revenues and transfer them to private accounts outside the CBY.
- 5. They exaggerate their military operations expenses under the "war effort".
- 6. Zeroing out the foreign reserves of the CBY through monetizing its balances abroad in favor of merchants and importers loyal to them.
- 7. Violating the laws and regulations governing the operation of the Yemeni banking sector and the cancellation of key legal provisions of those laws (such as the law "decree' banning usurious transactions).

## **CASH LIQUIDITY CRISIS**



#### **OVERDRAFT WITHDRAWALS**

- After depleting the Central Bank's foreign reserves of hard currency to finance their military operations, the Houthis resorted to overdraft withdrawals, exhausting the Central Bank's local currency reserves, which exceeded YR1.37 trillion. They also manipulated the legal reserves of commercial and Islamic banks deposited at the Central Bank in Sanaa.
- In 2015, the Houthis made overdraft withdrawals from the Yemeni Central Bank, with the balance increasing from YR761 billion at the end of 2014 to YR1.52 trillion at the end of 2015, reaching YR2.22 trillion by the end of 2016, and reaching YR4.20 trillion by the end of 2021, in violation of Article 32 of the Yemeni Central Bank Law No. 14 of 2000 and its amendments.



#### **OVERDRAFT PUBLIC DEBT TOOLS T WITHDRAWALS**

■ The value of treasury bonds in Sana'a increased to YR1.82 trillion by the end of 2022. Additionally, the value of government bonds in Sana'a reached YR1.60 trillion by the end of 2022. Islamic bonds also increased to YR120 billion in Sana'a by the end of 2022.

#### YEMENI RIAL DETERIORATION

- After the Houthi coup against the recognized government, the already fragile Yemeni economy deteriorated, primarily due to the events of February 2011. This had an impact on the stability of the Yemeni rial exchange rate against foreign currencies. In 2015, the exchange rate was 215 riyals per dollar, but it reached 1300 riyals per US dollar in 2022, based on the overall performance of the Yemeni economy. Meanwhile, the Houthis impose a fake exchange rate of 540 riyals per US dollar to take advantage of the exchange rate differences for expatriate transfers, as they are the final purchasers.
- The instability of the Yemeni rial exacerbated the liquidity crisis in the banking sector. Compared to the dollar, the Yemeni rial lost its value multiple times since March 2015 when it was traded at 215 riyals per dollar. The Yemeni rial continued to deteriorate, reaching a record level of over 1400 riyals per dollar in July 2023 in Aden and 540 riyals in Sana'a.
- The decline and rapid fluctuations in the value of the local currency led depositors to withdraw their savings from banks and convert them through unofficial markets into foreign currencies, especially the US dollar and the Saudi riyal, in order to preserve their value and take advantage of the growing purchasing power of foreign currencies.
- The decline in the value of the rival caused some commercial banks to lose their foreign assets, especially those with foreign currency liabilities exceeding their assets.
- Due to the collapse of the local currency, the local market witnessed a dollarization process, and the people in Yemen started using the US dollar and the Saudi riyal as a means of payment due to their stability. This further worsened the deterioration of the Yemeni rial, and savings were converted into foreign currencies.

#### **MONETARY POLICY DIVISION**

- On September 18, 2016, the former Yemeni President issued a presidential decree number 119, which stated the transfer of the Yemeni Central Bank from Sana'a to Aden. Due to the improper implementation of the decision, it led to a division in monetary policy and created additional pressures on the banking sector.
- The decision to transfer the bank to Aden was supposed to be accompanied by the transfer of all the credit and debit balances of the Central Bank's accounts in Sana'a to the Central Bank in Aden, in order to have full control over monetary policy. However, the partial and incomplete implementation created two monetary authorities and led to several repercussions on the monetary situation, such as the prevalence of checks over cash.
- The Yemeni Central Bank in Aden demanded commercial and Islamic banks to provide them with data related to their clients, considering it as a condition for participating in the auction system or documentary credits. On the other hand, the Houthis warned and threatened the banking sector against dealing with the Yemeni Central Bank in Aden, putting the banking sector in a difficult position between cooperating with the Central Bank in Aden or succumbing to the Houthis' control.
- The disagreement in monetary policy resulted in the establishment of two main centers for some commercial and Islamic banks, both operating independently from each other and having separate accounts from those located in the other region.
- The Houthis isolated the banks in areas under their control from the global banking sector, as well as other local banking structures, and forced them to pledge not to deal with the Yemeni Central Bank in Aden or any of the monetary policy tools it implements.
- The Houthi policies led to the complete separation and isolation of some bank branches from their main centers, such as the Yemeni Commercial Bank, Cooperative and Agricultural Credit Bank.

#### **LETTERS OF CREDIT**

- In light of the efforts of the Arab Coalition and the Yemeni Central Bank, the Central Bank issued instructions in 2018 regarding the implementation of the import process for basic foodstuffs through the Saudi deposit, in order to alleviate the burden of the humanitarian crisis, facilitate foreign trade financing, and the flow of goods. However, the Houthis, for the purpose of completing their control over the banks, forced them not to deal with these instructions or any mechanisms issued by the Yemeni Central Bank, and prevented them from participating in the Central Bank's financing program, which significantly deepened the monetary divisions between different regions and hindered the flow of funds, goods, and increased the suffering of citizens.
- In September 2018, the Yemeni government issued decree number (75) to regulate the import process of fuel and basic commodities, which included the necessity for traders to open letters of credit with commercial banks operating in Aden to ensure imports, with the obligation to deposit the equivalent amount of the letters of credit in Yemeni riyals in the accounts held by the Yemeni Central Bank in Aden.
- The government's action in Aden angered the Houthis, prompting them to issue orders to commercial banks to use checks to cover letters of credit, in an attempt to prevent the transfer of paper currencies outside the areas under their control.
- The Houthis threatened the banks if they complied with the directives issued by the Yemeni Central Bank (Aden). In return, the Yemeni Central Bank in Aden threatened commercial banks with fines if they did not provide the necessary cash to cover the value of imports of open letters of credit.

#### **LETTERS OF CREDIT**

- In response to the import financing mechanism launched by the Yemeni Central Bank in Aden, which requires importers to deposit cash with the Central Bank in Aden to guarantee the opening of letters of credit, the Houthis imposed new restrictions in December 2018 to prevent the transfer of money outside their territories.
- The banking sector resorted to transferring banknotes through unofficial networks, but this process may entail high costs and risks due to the instability resulting from the Houthi coup in Yemen, and indeed, the cost of transporting banknotes to Aden has become high.

#### PROHIBITION OF TRADING NEW CURRENCY DENOMINATIONS

- The Central Bank in Aden approved the issuance of new and old quantities of local currency, while the Houthis refused to allow citizens to trade with these newly printed notes. This prevented banks from receiving new depositors and new deposits, exacerbating the liquidity crisis. In addition, the inflation rate has been rising and the exchange rate has collapsed, with the cash flow concentrated in specific areas, negatively affecting deposit flows to the banking sector.
- Prohibition of trading new currency denominations in Houthi-controlled areas
   has led to different prices for the same goods and services.
- Houthis regularly inspect bank vaults and cash boxes in their controlled-areas to ensure that banks are not dealing with the new currency. They also confiscate any newly printed notes they find and use the confiscated funds for currency speculation in areas under their control.

#### **TARGETING BANKS**

- Since the beginning of 2018, the Houthis have punished banks under the pretext that they plan to transfer their main headquarters to Aden or carry out financial transactions to open letters of credit under the mechanism of financing imports through the Central Bank in Aden, according to Government Decision No. 75 of 2018.
- Bank managers and senior employees have been interrogated, arrested, and detained for dealing with the Central Bank in Aden. Houthis have interfered in their operations and forced them to sell parts of their financial centers to Houthi traders or their affiliates.
- The banking sector has attempted to distance itself from the ongoing conflict, but the division in monetary policy has made it a target for the Houthis.
- The most dangerous consequence of the division of the Central Bank is transferring banking operations from the regulated sector through commercial banks to the unregulated sector, known as (banking sector), most of which is controlled by Houthis.

#### **EXTERNAL ISOLATION**

- The damage to the banking sector has included difficulties in dealing with foreign banks, as they have refused to open accounts for Yemeni banks due to the country being classified as a high-risk nation. This is due to its dealings with Houthis affiliated with the Iranian Revolutionary Guard and Hezbollah, both of which are classified as terrorist organizations. Additionally, US banks have closed the accounts of Yemeni banks and refused to engage with them. Furthermore, foreign banks have rejected accepting incoming and outgoing transfers in US dollars to and from Yemen.
- For foreign banks that still deal with Yemeni banks, they have refrained from issuing documentary credits and, if approved, demanded cash collateral from Yemeni bank balances for these credits. They have also faced difficulties in transferring accumulated foreign currencies from Yemeni banks to their accounts in foreign banks.

#### **BANKS FAILURES**

- The Houthis have issued unconstitutional legislation targeting the private sector, particularly banks. The most notable Houthi decrees and decisions include the so-called law prohibiting usurious transactions, which prohibits any form of interest and automatically forces banks to abandon their banking role.
- These Houthi decrees came after years of the banking sector suffering from a severe liquidity crisis, making it unable to fulfill its obligations towards customers. In light of this, customers' withdrawals of their deposits and the interest resulting from them were restricted. ATCH 1
- Despite the Houthi decrees, some judicial bodies in Houthi-controlled areas have issued judgments requiring banks to pay depositors' funds, which are essentially held by the Houthis and have been disposed of. ATCH 11+13
- The banking sector has issued a clear warning expressing the worsening situation of banks, warning of imminent bankruptcy and their inability to fulfill their obligations to the public. ATCH 9
- The Yemeni Bank Association has called on the judiciary council affiliated with the Houthis in Sana'a not to issue any judgments or judicial orders in favor of depositors, demanding cash payment for any old obligations before 2016, under the pretext that the Central Bank, under Houthi control, is unable to facilitate the equivalent balances of banks. ATCH 9

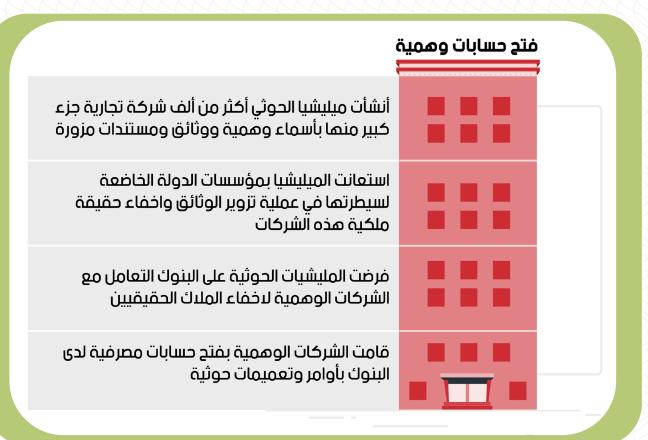
#### **BANKS FAILURES**





#### **CREATING GHOST ACCOUNTS**

- The Houthis have established more than a thousand commercial companies, many of which have fake (ghost) names and forged documents, in order to circumvent government and international decisions that enhance anti-money laundering and terrorism financing measures, and to evade pursuit and freezing of funds under any international or UN sanctions.
- The Houthis have relied on state institutions under their control to forge documents and conceal the true ownership of these companies, which operated in the fields of fuel, food, medicine, military equipment, technology, and others.
- The Houthis have forced banks to deal with these fake companies to cover up import operations and conceal the real owners of these companies and the parties involved in the transactions. Most of the newly established Houthi companies were registered under the names of fake individuals with no prior experience in trade or import.
- After granting these fake companies licenses to operate, they opened bank accounts with the banks under Houthi orders and directives.



#### **CHECKS IN EXCHANGE FOR CASH**

- The Houthis have tightened their measures on commercial and Islamic banks in Yemen by not accepting checks that customers try to cash from their accounts or withdraw from their deposits since the end of 2015.
- Since the beginning of 2016, the Houthis have forced commercial and Islamic banks to reduce the withdrawal limit for customers from ATMs to less than \$190 in five transactions per day, with each transaction valued at \$40, and the direct withdrawal limit for customers from banks to \$400. During the fiscal year 2016, depositors withdrew over YR300 billion from commercial banks.
- At the beginning of 2017, the Houthis issued instructions to commercial and Islamic banks to prevent depositors and customers from withdrawing their funds from commercial and Islamic banks in Yemen prior to January 1, 2017, resulting in freezing YR2.2 trillion of depositors' funds.
- Prohibiting depositors (public and private companies, traders, and citizens) from withdrawing their funds from commercial and Islamic banks in Yemen has led depositors to keep their funds outside the banking sector in their private safes or with money exchangers since the beginning of the fiscal year 2017, leading to the emergence of a parallel cash market and the phenomenon of checks in exchange for cash.
- The check in exchange for cash phenomenon in Yemen is "when the depositor or customer obtains a portion of their deposited funds in Yemeni banks before 2016 in exchange for relinquishing a percentage of the check's value to another party (an exchanger or an influential Houthi)'.
- The check value is calculated with a discount of about 25% of its stated value at the beginning of the liquidity crisis in the Yemeni banking sector, and the exchange value earned by the check holder outside the banks gradually decreases to half.
- An example of this is Kamran Cigarette Manufacturing Company and the Japanese exchanger during the fiscal year 2017, where Kamran Company supplied the sales value to the Japanese exchanger, and then the Japanese exchanger issued checks worth YR2,630,250,000 to commercial banks on behalf of Kamran Company, with Yemen International Bank and Yemeni Bank for Reconstruction and Development as the beneficiary banks. In return, the Japanese company received YR1,973,212,500 in cash.
- Another document showed that influential Houthis in Kamran National Company received YR657,037,500.

تدمير الحوثي للقطاع المصرفي

#### **LOOTING CUSTOMER ASSETS**

- The Houthis have seized assets and bank accounts in commercial and Islamic banks in Yemen for more than 2,000 private accounts. The Special Public Prosecutor (Houthi) directed an order (4376) on 17/11/2017 to freeze bank accounts for 1,223 individuals.
- The Chairman of the Special Criminal Court (Houthi), on 14/09/2019, also froze and confiscated the bank accounts of 35 members of the House of Representatives.
- The estimated value of the confiscated assets from the deposit accounts in commercial and Islamic banks in Yemen exceeds \$1 billion from November 2017 to December 2022.
- The confiscated assets of the former President Abd Rabbuh Mansur Hadi amount to \$297.9 million in his accounts at the Tadhamon Bank, according to the attached document:

ATCH 6

Account No.	Account Type	Currency	Amount	\$/YR 251
001-886-27110-000	Portfolio	YR	31,289,623,900.00	124,659,856
112-682-211101-000	Current	SAR	636,221,984.25	169,659,196
112-886-211101-000	Current	YR	907,722,643.44	3,616,425
Total				297,935,477



#### **BANNING USURIOUS TRANSACTIONS DECREE**

- The Houthis issued a decree in Sana'a on March 22nd under the name of the "Prohibition of Usurious Transactions Law."
- Many provisions of this decree contradict the constitution and other valid laws, and it represents a violation of international agreements. Paragraph (9/A) of the Houthis decree states: "All provisions, rules, laws, and international agreements that allow usury in any form (interest, profits, contribution) are canceled'.
- The Houthi decree will cause destruction to the banking system in the country, leading to bank bankruptcies and closures.
- Yemeni banks rely on income from interest to achieve 95% of their revenues through loans provided by commercial banks, as well as participation and profit-sharing by Islamic banks and postal savings. In addition to various types of loans offered by commercial banks, such as real estate loans, car loans, project loans, and personal loans, a commercial bank may specialize in one type or specific types of these loans. By suspending interest, the Houthi decree would cause a complete paralysis of the banking sector.
- Commercial banks obtain capital for loans from customer deposits, such as current accounts, savings accounts, money market accounts, and certificates of deposit. Banks effectively lend to customers when they deposit money in these accounts and in return receive interest. The interest paid by the bank to customers is lower than the rate imposed on borrowers, allowing the bank to make a profit.
- The Houthi decree legalizes the looting of people's assets and confiscates their acquired financial rights.

#### **BANNING USURIOUS TRANSACTIONS DECREE**

- The decree is a divisive legislation that hinders the unification of the divided banking system since September 2016.
- The danger lies in the Houthis canceling essential legal provisions that regulate the collection of current and investment revenues for commercial and Islamic banks in Yemen and the sources that generate these revenues in seven valid laws, including the Commercial Law, Public Debt Law, Yemeni Central Bank Law, Financial Law, Postal and Postal Savings Law, Banks Law, and Islamic Banking Law.
- The Houthi decree legalizes the establishment of the Good Loan Fund, similar to what the Lebanese Hezbollah and the Iranian Revolutionary Guard have done, in order to provide free funding for Houthi leaders and their military operations against Yemenis.



# THE CONSEQUENCES OF THE HOUTHI TARGETING OF THE BANKING SECTOR ON BANKS

- The Yemeni economy has continued to contract, with a significant cumulative contraction in GDP in 2022. The gross domestic product (GDP) in 2022 decreased to \$20 billion, compared to \$43.2 billion in 2014. The total cumulative losses for Yemen in terms of declining national income amounted to \$143.3 billion during the period from 2015 to 2022. These losses are expected to increase due to the ongoing Houthi coup.
- The Houthi's coup against the state, constitution, and law, and their ignition of war in Yemen, have caused direct damage to physical and human capital, as well as the displacement of millions of Yemenis internally and externally. This has led to the exodus of skilled workers and capital, undermined confidence in the future of the Yemeni economy, created a severe liquidity crisis for the banking sector and the state budget, deepened the contraction of GDP, and left most state employees and retirees without salaries. It has also hindered many economic activities, including electricity, oil, gas, telecommunications, and others, which were the lifeline of the national economy, exacerbating the humanitarian situation in Yemen.
- The average per capita income from GDP at current prices has decreased from approximately \$1,287 in 2014 to \$385 annually in 2022, with a cumulative change rate of 70%. This means that more citizens are slipping below the national poverty line, estimated at \$600 per person per year.
- Estimates from the Central Statistical Organization show an increase in poverty rates to over 90% by the end of 2022, compared to 49% in 2014, and a chronic decline in the Yemeni per capita share of GDP at current prices compared to the average per capita income in the world, the Middle East and North Africa region, and similar countries such as Libya, Sudan, and Tunisia.

## THE CONSEQUENCES OF THE HOUTHI TARGETING OF THE BANKING SECTOR ON BANKS

The Houthis' control over the Yemeni banking sector and their direct possession of over 80% of the total value of depositors' assets in commercial and Islamic banks, using various means, including the so-called Banning Usurious Transactions Decree in March 2023, which targets the banking sector and prevents it from performing its basic function. They are also seeking to seize the remaining depositors' assets by using state institutions, especially the judiciary, which threatens the collapse of the Yemeni banking sector in the near future, leading to a situation similar to Lebanon.

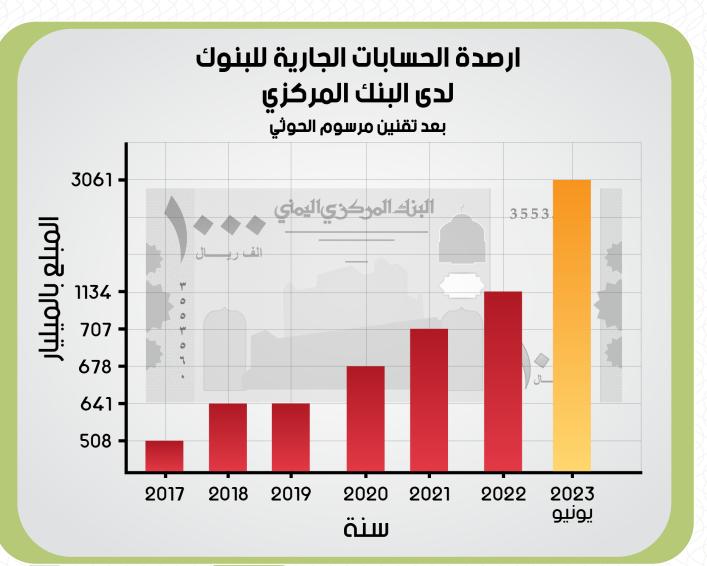
## A TABLE SHOWING THE VALUE OF BALANCES WITH THE CBY WHEN IMPLEMENTING THE "BANNING OF USURIOUS TRANSACTIONS", MARCH 2023

Account	In Million Riyals	
Central Bank, Current Account	2,735,120.90	
Central Bank, Legal Reserve	300,390.80	
Other Balances	25,936.50	
Total deposits with CBY	3,061,448.20	

- The imposition by the Houthis of a decree banning usurious transactions deprives commercial banks of their main sources of revenue (interest, commission fees for letters of guarantee, commission fees for opening documentary credits, and other miscellaneous revenues).
- Eliminating the main sources of financing for traders, investors, and importers, which are direct borrowing from commercial and Islamic banks in Yemen, will force many traders to rely on non-banking sources for financing their businesses, often illegitimate.

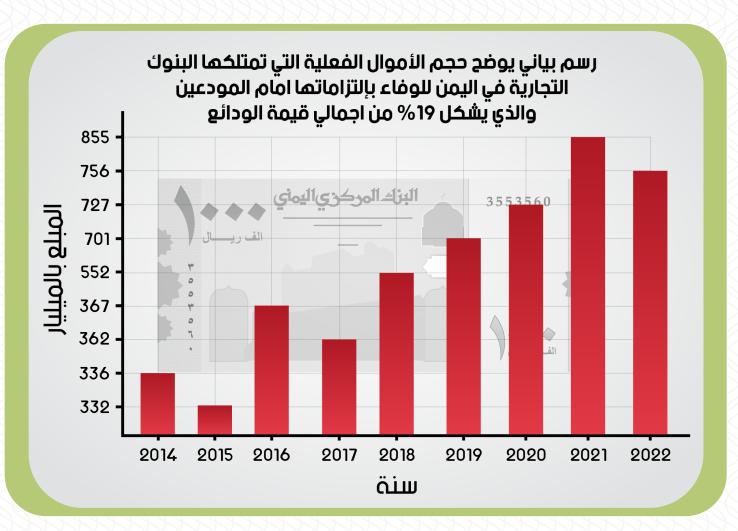
## THE CONSEQUENCES OF THE HOUTHI TARGETING OF THE BANKING SECTOR ON BANKS

The balance of current accounts held by commercial and Islamic banks at the Central Bank of Yemen in Sana'a increased to YR3,060 billion in June 2023, as a result of the Houthi decree banning usurious transactions. This led to the transfer of the value of treasury bills and other government papers owed by banks to the frozen current accounts of the Central Bank of Yemen in Sana'a, raising the percentage of current account balances for banks at the Central Bank to 80% of the total deposit value in commercial and Islamic banks in Yemen.



## THE CONSEQUENCES OF THE HOUTHI TARGETING OF THE TANKING SECTOR ON BANKS

Banks in Yemen are facing the biggest cash liquidity crisis, as they only possess 19% of the total deposit value for depositors, indicating increased risks for banks in fulfilling their financial obligations to depositors amounting to YR3.81 trillion. This indicator suggests the insolvency of commercial and Islamic banks.



#### **RECOMMENDATIONS**

- We do recommend the Yemen's Presidential Leadership Council and the government to facilitate the transfer of bank centers to the liberated areas and create a suitable environment for them to operate away from the pressure of the Houthis.
- Activating the role of the Economic Committee in supporting banks and formulating monetary and financial policies that facilitate the work of banks and activate the role of various government agencies.
- Activating the performance of the National Committee for Combating Money Laundering and Terrorism Financing and the Information Collection Unit, and enforce the provisions of Law No. 1 of 2010 and its executive regulations as a basis for restoring the role of banks and enforcing the provisions of the law.
- We call on the international organizations to transfer their assets to banks operating in liberated areas through the Central Bank in Aden and compel them to adhere to the legal banking procedures issued by the Central Bank of (Aden).
- We do recommend the Yemeni Central Bank (Aden) to establish mechanisms to incentivize banks to transfer their main centers to the liberated areas and, in return, impose strict controls in coordination with central banks in different countries by imposing punitive measures against banks that do not transfer their financial centers to the liberated areas.
- We do recommend the depositors to take urgent action to recover what remains of their assets in banks through various means.
- We do recommend the depositors to form local and international unions and organizations against banks that refuse to bring back their assets and rights with their interests, in accordance with deposit linking rules and the exploitation of bank balances abroad to reclaim their rights.
- We do recommend the Yemeni Central Bank (Aden) to impose its control over cash transfers received in all areas of Yemen through the unified transfer network.
- We do recommend the Yemeni Association of Banks to relocate its headquarters to the liberated areas or to form a banks association in their areas of control that represents the banks and speaks on their behalf to the international community, away from the domination of the Houthis.
- We do recommend all shareholders of commercial and Islamic banks to break free from the control of the Houthis over the management of shareholders' assets in banks and improve the condition of their banks before they are exposed to confronting the rights of depositors.
- We do recommend the Yemeni government to put Houthi figures on the international blacklist, the Interpol list, the international sanctions list related to Yemen, and the US Treasury list.

## BLACKLIST

Position	Houthi Figures	
Mohammed Al-Sayani	Former Governor of the CBY (Sana'a);	
Yusuf Ali Zubara	Head of the Customs Authority, Sana'a - Former Chairman of the Payments Committee	
Saleh Ahmed Sha'aban	Former Minister of Finance;	
Hashem Ismaeel Ali Al-moayad	Governor of the CBY (Sana'a);	
Ahmed Abdel Qader Lutfy	Deputy Governor of the CBY (Sana'a);	
Ibrahim Ahmed Al-Houthi	Chairman of the Board of Directors of the Yemeni Agricultural Bank	
Ahmed Mohammed Ali Al-Shawtari	Head of the Tax Authority (Sana'a);	
Shamsan Mohsen Mohsen Abu Nashtan	Chairman of the General Authority for Zakat;	
Saleh Misfer AlSha'er	Judicial guard;	
Abdo Ismaeel Rajeh	Former Chairman of the Specialized Criminal Court;	
Mujahid Al-'Amdi	Current Chairman of the Specialized Criminal Court;	
Ahmed Al-Qayz	Specialized Criminal Prosecutor;	
Abdullah Misfer Al-Sha'er	Judicial guard's assistance;	
Yahya Al-Khateeb	The CBY (Sana'a);	
Fawaz Al-Bana'a	The CBY (Sana'a);	
Abdo Al-Sayed	General Manager of Yemen and Gulf Bank;	
Tawfeeq Hutaish	Deputy General Manager of the Yemen and Gulf Bank;	
Sharaf El-Din Al-Kahlani	Member of the Supreme Economic Committee;	
Ibrahim Al-Haifi	Chairman of the General Authority for Insurance and Pensions;	
Ra'ed Saleh Misfer Al-Sha'er	Judicial guard's assistance;	
Wade'a Al-Sada	Head of the Information Collection Unit at the CBY (Sana'a);	
Rashid Abu Lahoum	Minister of Finance;	
Sami Al-Siyaghi	Agent of the banking operations sector	
Nabil Montaser	Former agent of the CBY for the Banking Supervision Sector	
Mohammed Hajash	Payments Committee	
Ameen Faye'a	Payments Committee	

### BLACKLIST

Position	Houthi Figures
Ahmed Mohammed Hajar	Member of the Board of Directors of the CBY
Hishab Abdul Karim Al-'Atna	Member of the Board of Directors of the CBY
Hamoud Ali Al-Najjar	Member of the Board of Directors of the CBY
Khaled Mohammed Khaleel	Director of the Economic Department in the Houthi Intelligence Service



91



# HOUTHIDESTRUCTION OF THE BANKING SECTOR

"Money Laundering and Looting"



Regain
Yemen